الأوضاع الاقتصادية في الدولة المملوكية في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق (٨٤٢ - ٨٥٧هـ /١٤٣٨ - ١٤٥٣م)(*)

باحثة ماجستير/ ميرة محمد بخيت المسافري
قسم التاريخ والحضارة الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة

تحت إشراف:
د/ نضال الزبون
أستاذ مشارك بقسم التاريخ والحضارة الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأوضاع الاقتصادية في فترة من فترات تاريخ الدولة المملوكية الثانية، وهي فترة حكم السلطان الملك الظاهر جقمق (٨٤٢ – ٨٥٧ هـ / ١٤٣٨ – ١٤٥٣ م) طيلة خمسة عشر عاما. وقد وضحت الدراسة سياسة السلطان الملك الظاهر جقمق في إدارة الأوضاع الاقتصادية من خلال تناول الزراعة والصناعة والتجارة والحسبة والعملة وما استجد منها، وأسعار صرفها، ومدى اهتمام الدولة بضبطها ومراقبتها، وتدخلها في أوقات الغلاء فيما يتعلق بتسعير السلع الغذائية، وأسعار صرف النقود. وتشير النتائج أيضا إلى أن السلطان الملك الظاهر اهتمَّ بالزراعة وتنوع أدوات

(*)**مجلة المؤرخ المصرى، عدد يوليه ٢٠٢٤، العدد الخامس والستون.**

الري ووسائله، وهذا ما جعلها مزدهرة في غالب الحالات، رغم ما كان يعانيه الفلاحون والعامة من سوء الأحوال والأوضاع المعيشية. أدَّت بعض العوامل في عهده لنشاط الحركتين التجارية والصناعية رغم ما يقوم به المماليك الجلبان من ممارسات واعتداءات على الناس. وتوضح الدراسة أيضا أن المماليك الجلبان أسهموا بتدهور الحالة الاقتصادية في الدولة، لأنه تجاهل أعمالهم وممارساتهم في السلب والنهب والاعتداء خوفًا منهم، ومن الانقلاب ضدَّه.

Economic Conditions in the Mamluk State during the Reign of Sultan King Al-Zahir Jamaa (842 - 857 AH / 1438 - 1453 AD)

Abstract

This study aims to identify the economic conditions in one of the periods of the history of the Second Mamluk state, which was the period of the rule of Sultan Al-Malik Al-Zahir Jaqmaq (842 - 857 AH / 1438 - 1453 AD). The study clarified the policy of Sultan King al-Zahir Jaqmaq in managing economic conditions by addressing agriculture, industry, trade, hisba, currency and other new ones, their exchange rates, and the extent of the state's interest in controlling and monitoring them, and its intervention in times of high prices and with regard to the pricing of food commodities and money exchange rates. The results indicate Also, Sultan King Al-Zahir paid attention to agriculture and the diversity of irrigation tools and methods, and this is what made it prosperous in most cases, despite the poor living conditions and conditions that the farmers and the common people were suffering from. Some factors during his reign led to the activity of the commercial and industrial movements despite the practices and attacks carried out by the Jalaban Mamluks on the people. The study also shows that the violent Mamluks contributed to the deterioration of the economic situation in the state, because he ignored their actions and practices of robbery, plundering, and assault for fear of them and of a coup against him.

مقدمة البحث

يقدَّم البحث دراسة عن الأوضاع الاقتصادية في الدولة المملوكيَّة في عهد السُّلطان الملك الظاهر جقمق الذي حكم مدّة خمسة عشر عامًا، وبدأت فترة حكمه من عام (٨٤٢ هـ /١٤٣٨م) إلى عام (٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م)، وتميّزت تلك الفترة من حكمه بالاستقرار، فقد أظهر اهتمامًا بالأوضاع السياسية والاقتصادية وسواها، وسنبيِّن في البحث الأوضاع الاقتصادية في الدولة المملوكية في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق.

وتم تقسيم البحث لثلاثة مباحث استنادًا للمنهج التاريخي الذي اعتمده البحث، فقد جُمِعت المادة العلميّة من مصادرها المختلفة، ومن ذلك كتب التاريخ العام وبعض كتب الرحلات والتراجم، إضافة إلى المراجع ويأتي منها الرسائل العلمية والدوريات، لتحليلها بطريقة علمية واستخلاص النتائج المتوخَّاة من البحث لتحقيق الأهداف منه بصورة عامة.

وتطرَّق البحث لثلاثة مباحث قدم الأول الزراعة والصناعة والتجارة في الدولة المملوكية في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق، وجاء في المبحث الثاني ذكر النقود وأسعار صرفها وسياسة الدولة في التسعير، أما المبحث الثالث والأخير فكان حول أثر الأوضاع السياسة في عهد السلطان جقمق على الحياة الاقتصادية. وبهذا قدم البحث صورة عامة عن الأوضاع الاقتصادية في الدولة المملوكية في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق، واختُتم بالنتائج التي توصّلت إليها الباحثة مع الإشارة لأبرز التوصيات المناسبة التي يمكن التركيز عليها في الأبحاث اللاحقة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

مرَّعهد المماليك في مصر بمرحلتين، الأولى: سمِّيت عصر المماليك البحرية أو دولة المماليك الأولى وامتدت بين عامي ٦٤٨-٧٩٢هـ/ ١٢٥٠- ١٣٨٩م، والثَّانية: سمِّيت عصر المماليك البرجية أو

الجراكسة أو دولة المماليك الثانية التي امتدت بين ٧٨٤- ٩٢٢هـ/ ١٣٨٢- ١٥١٦م. ويعتبر السلطان الظاهر جقمق من أبرز حكام دولة المماليك الثانية. لذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الأوضاع الاقتصادية في عهده. وتكمن مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما مدى اهتمام الملك الظاهر جقمق بالأوضاع الاقتصادية في الدولة المملوكية من زراعة وصناعة وتجارة؟
- كيف كانت السياسة النقدية التي اتبعها الملك الظاهر جقمق في سك النقود وأسعار صرفها، ومدى انعكاسها على حياة الناس الاقتصادية؟
- ما أثر الأوضاع السياسية في عهد السلطان جقمق على الحياة الاقتصادية؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الأوضاع الاقتصادية في الدولة المملوكية في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق (٨٤٢ - ٨٥٧هـ/١٤٣٨ - ١٤٥٣م).

أهمية البحث:

- امتدت فترة حكم السلطان الملك الظاهر جقمق خمسة عشر عاما (٨٤٢ - ٨٥٧ هـ / ١٤٣٨ - ١٤٥٣ م).

حدود البحث الزمنية والمكانية:

- **الحدود الزمنية:** عهد السلطان الملك الظاهر جقمق (٨٤٢ - ٨٥٧هـ/١٤٣٨ - ١٤٥٣م).
- **الحدود المكانية:** مصر، والشام.

الدراسات السابقة للبحث:

حظيت الدولة المملوكية عموما، وسلاطين الدولة المملوكية خصوصا بالعديد من الدراسات، وقد تناولت بعض هذه الدراسات السلطان الملك الظاهر جقمق أثناء حديثها عن التاريخ المملوكي، إلا أن السلطان الملك الظاهر جقمق وسياسته الداخلية والاقتصادية لم تحظَ بدراسة مستقلة وجدية، ولكن استفدت منها، ومن هذه الدراسات:

- موسى، أحمد حامد، النشاط التجاري في البحر الأحمر في عصر المماليك الجراكسة (٧٨٤- ٩٢٢هـ/ ١٣٨٢- ١٥١٦م)، مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، عدد ٢٠، ط ٢٠٠٦م. وقد هدفت إلى البحث في النشاط التجاري في البحر الأحمر في عصر دولة المماليك الجراكسة، والنظم الإدارية لتجارة مصر في البحر الأحمر في عصر المماليك الجراكسة، وكذلك المنشآت التجارية ونظم التعامل مع موانئ البحر الأحمر في عصر المماليك الجراكسة، وانهيار النشاط التجاري في البحر الأحمر في عصر دولة المماليك الجراكسة والمحاولات المملوكية في الدفاع عن تجارة البحر الأحمر.
- الرشيدي، خالد إبراهيم، حركات التمرد والعصيان في عصر دولة المماليك الجراكسة (٧٨٤- ٩٢٣هـ/ ١٣٨٢- ١٥١٧م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، الأردن، ط ٢٠١٧م. وقد اشتمل المبحث الثاني من الفصل الثالث على الآثار الاقتصادية لحركة التمرد والعصيان، فتعددت أشكال الآثار الاقتصادية نتيجة تمرد وعصيان المماليك، ويمكن تصنيفها على النحو التالي:
  - أولا: استيلاء المماليك على أموال الدولة والناس.
  - ثانيا: ارتفاع الأسعار وإغلاق الأسواق وانتشار الفقر.
  - ثالثا: اضطراب العملة.

- رابعا: بوار الأرض الزراعية وهروب الفلاحين.
- عبد العظيم، إيمان مصطفى، العربان في مصر بين الاعتداء والولاء زمن المماليك الجراكسة (٧٨٤- ٩٢٣هـ/١٣٨٢- ١٥١٧م)، حوليات آداب عين شمس، مجلد ٤٠، ط ٢٠١٢م. وأهم نتائج هذه الدراسة ما يلى: شكل العربان فئة هامة ومؤثرة في مجريات الأمور والأحداث في عصر دولة المماليك البحرية والجركسية على حد سواء، ولعبت الأحوال الاقتصادية التي مرت بها البلاد (مصر) دورا هاما في قيام ثورات العربان. كانت الثورات سببًا مباشرًا في حدوث الغلاء الاقتصادي بالبلاد نتيجة لوقوع الفتن بين الأتراك والعرب. وأصيبَت الدولة بإرهاق مادي شديد. ونتج عن الثورات إنهاك شديد للبلاد التي قامت فيها الثورات حيث نهبت الدولة وانتزعت خيراتها.
- عبد العظيم، إيمان مصطفى، انتفاضات الخبز في مصر إبان عصر سلاطين المماليك الجراكسة: دراسة تحليلية، مجلة وقائع تاريخية، مركز البحوث والدراسات التاريخية بجامعة القاهرة، عدد ٣٤، ط ٢٠٢١م. ومن أهم نتائج الدراسة: شكل الخبزعنصرًا رئيسيًّا ولا يزال في غذاء مصر. وتعددت أنواع الخبر المصري في العصر المملوكي حتى وصلت لعشرة أنواع متمايزة في المكون والطعم. شكل القمح أهم مكون لصناعة الخبز المصري.... وتنوعت الأسباب والعوامل التي أدت إلى الغلاء، وبالتالي حدوث الانتفاضة... وزاد عدد سنوات الغلاء خلال المائة الأولى من عصر الجراكسة. وقلت نسبة سنوات رخص الأسعار. كما نتج نقص الخبز وعدم وجوده في سنوات كثر بلغن ٣٢ سنة. وأدى غلاء سعر الخبز إلى غلاء كل الحرف المرتبطة به من طحن ونقل وغيره. ولم يقتصر قيام الانتفاضات على العوام، بل شارك فيها التجار والشرفاء. تنوعت الحلول المقدمة من جانب الدولة تجاه أزمة الخبز ما بين حلول اقتصادية ودينية في معظم الأوقات. وتساوى جقمق مع برسباي في كثرة عدد الانتفاضات في عهده وبلغن أربعًا في أربع سنوات.

- وقام الدكتور **فتحي سالم حميدي**، والدكتور **فائز علي بخيت**، بإعداد دراسة بعنوان: **المماليك الجلبان ودورهم في الأوضاع الداخلية للدولة المملوكية (٦٧٨-٩٢٢هـ/١٢٧٩-١٥١٦م)** ، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المماليك الجلبان ودورهم في الأوضاع الداخلية للدولة المملوكية. فكان لزيادة أعداد الجلبان الأثر السلبي الواضح على الحياة السياسية والاقتصادية في الدولة المملوكية بشكل عام وفي مصر بشكل خاص، وكانت هناك عوامل ساعدت على ازدياد موجات الجلبان إلى مصر لا سيما في العصر المملوكي الثاني منها ما هو سياسي وتمثل بانهيار خانية مغول القبيلة الذهبية ومنها ما هو اقتصادي تمثل بانتشار الطاعون، مما أثر سلبا على التجارة، فضلا عن ظهور الخطر التيموري والتنافس بين أمرائها بسبب المكاسب الشخصية.

ومن هنا، جاءت هذه الدراسة متميزة عن الدراسات السابقة، لتعطي صورة عامة عن الأوضاع الاقتصادية لفترة من فترات التاريخ المملوكي الثاني في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق.

منهجية البحث:

اتبعت الباحثة في الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، القائم على جمع المادة العلمية من مظانها الأصيلة من المصادر المتعددة مثل كتب التاريخ العام، وكتب الرحلات والتراجم، والمراجع والرسائل العلمية والدوريات، ومن ثم تحليلها بطريقة علمية في محاولة لاستخلاص النتائج، وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة.

تمهيد:

التعريف بالسلطان الملك الظاهر جقمق:

ولد الملك الظاهر جقمق عام ١٣٧٣م، وكانت وفاته في سنة ٨٥٧هـ

/١٤٥٣م، عن عمر يناهز الثمانين عاما، وامتدت فترة حكمه لنحو خمس عشرة سنة بين عامي ٨٤٢-٨٥٧ هـ/١٤٣٨-١٤٥٣م. ويعد من الملوك الجراكسة، وهو الملك الرابع والثلاثون من ملوك الترك وأولادهم في مصر، وعُرف عنه تواضعه واعتداله وفصاحته، واهتم بالزراعة، كما عرفت فترة حكمه الدنانير الذهبية والدراهم الفضية والفلوس النحاسية.

عاشت الدولة المملوكية في فترة حكم السلطان الملك الظاهر جقمق عصر ازدهار واستقرار نتيجة اهتمامه بالأوضاع السياسية والاقتصادية بصورة عامة. كما عرفت تلك الفترة استقرارًا سياسيًّا، وامتازت علاقته بالقوى السياسية الإسلامية بالاستقرار، بينما كانت مضطربة مع القوى غير الإسلامية، وقام بغزو جزيرة رودس ضد الاسبتارية، نتيجة اعتداءاتهم على السفن والمتاجر الإسلامية.

وقد استمرت حالة الرشاوى في فترة حكمه، وهي التي ميزت فترة حكم معظم السلاطين المماليك الجراكسة، وتم فرض ضرائب متعددة على مختلف المصالح، وعرفت تلك الفترة أيضًا الاهتمام بالحرف الصناعية المختلفة. (١)

وقبل الخوض في الأوضاع الاقتصادية للدولة المملوكية في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق، لا بد من الإشارة إلى الفترة التي سبقت حكمه.

الأوضاع الاقتصادية للدولة المملوكية قبل تولي السلطان الظاهر الملك جقمق السلطنة:

أدَّى تقلُّب الأوضاع السياسية العامة في الفترة التي سبقت تولي السلطان الظاهر الملك جقمق السلطنة إلى اضطراب النقود وأسعارها، وتمّ تزييف العملة، لكنَّ السلطان إينال استطاع عام (٨٦٠هـ - ١٤٥٥م) أن يقبض على المزيفين لها، ويضربهم بالسياط، ليتمَّ عقد جلسة من القضاة ورجال العلم في العام التالي حول ذلك، والاتفاق على جمع نقود الدولة منذ عهد المؤيد شيخ

٨٢٤هـ -/ ١٤٢١م وحتى عهد السلطان الملك الظاهر جقمق ٨٤٢- ٨٥٧هـ/ ١٤٣٨-١٤٥٣م، كما تمَّ الاتفاق على سكها مجددًا لإبطال ما عداها من النقود المنتشرة.(٢)

ونتيجة لتلك الأزمات النقدية، اضطرت القاهرة لقبول التعامل بالنقود الأوروبية، وهي (الدوكات)، أي نقود البندقية الذهب، وأُطلق عليها اسم (البندقي) أو (أفرنتي)، وتعاملت القاهرة أيضًا بالفلورين، وهو نقد فلورنسا الذهبي، وأطلق عليه في الأسواق (فلوري). (٣)

وأسهم ذلك في قيام الثورات والاضطرابات، ويمكننا أن نشير إلى ما تمَّ في عام (٨١٩هـ/ ١٤١٦م)، عندما "تزايد سعر الذهب حتى بلغ المثقال الذهب إلى مائتين وستين درهمًا والناصري إلى مائتين وعشرة، فرسم السلطان بأن يكون سعر المثقال الذهب بمائتين وخمسين والإفرنتي بمائتين وثلاثين، وأن تنقص الناصرية ويدفع فيها من حساب مائة وثمانين درهما الدينار، والغلاء يتزايد بالقاهرة وضواحيها ". (٤)

ونجد أنّ القوافل التجارية نشطة، ولا سيما في مواسم الحج من أجل تغذية أسواق الحجاز ببضائع الشرق الأقصى، وكان على الدولة المملوكية أمام ذلك أن تمضي في بسط سيطرتها على الحجاز، كي تتمكَّن من السيطرة على تجارة البحر الأحمر.

الأوضاع الاقتصادية في الدولة المملوكية في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق

المبحث الأول: الزراعة والصناعة والتجارة في الدولة المملوكية في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق.

المبحث الثاني: النقود وأسعار صرفها وسياسة الدولة في التسعير.

المبحث الثالث: أثر الأوضاع السياسية في عهد السلطان جقمق على الحياة الاقتصادية.

المبحث الأول

الزراعة والصناعة والتجارة في الدولة المملوكية في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق

أولًا_ الزراعة في الدولة المملوكية في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق:

أسهم اختلاف المناخ والتضاريس واتساع المساحات المزروعة واهتمام السلطان الملك الظاهر جقمق بالزراعة، إلى تنوع أدوات الرَّيّ ووسائله وتعدُّد سبل الزراعة، ممَّا جعلها في حالة من الازدهار والنماء.

واعتمدت الحياة الزراعية في مصرَ على نهر النيل، كونه يعدَّ مصدرًا وحيدًا من مصادر مياه الرَّيّ، وهو يعطي كمية المياه السنوية التي يتمّ تأمينها من هذا النهر عند فيضانه، فتزداد القدرة الإنتاجية عمومًا، وإنّ قدرة الدولة على إنشاء شبكات الرَّيّ وصيانتها، وإتقان الجسور لريِّ المحاصيل الشتوية أو الصيفية، وزيادة اهتمام الفئات السكانية بمعرفة مقادير نسبة الزيادة السنوية لمياه النيل، وكذلك حرص الأمراء والسلاطين على حيازة أراضٍ قريبة من ضفاف النيل والخلجان من أجل ريّها السنوي، والعمل على تخفيض تكاليف الرَّيِّ، وعدم تعطُّلها في معظم أوقات السنة، أو حتى في تلك السنوات التي يكون فيها انخفاض مستوى نهر النيل، وكل ذلك أسهم في تحسين الواقع الزراعي عمومًا . (٥)

ولعب نهر النيل دورًا مهمًا وبارزًا ضمن المجال أو القطاع الزراعي إبان عهد السلطان الملك الظاهر جقمق، وتأثَّر النهر كثيرًا نتيجة الحياة السياسية الداخلية التي سادت في البلاد، وهذا ما أسهم في كفاءة جهاز الرَّيّ فيه.

وبدا تأثير الحياة الداخلية السياسية في نهر النيل واضحًا في اتجاهات متعددة، فإذا ما اهتمت السلطة بشؤون الزراعة والري فإنَّ الأمور تسير بصورة

إيجابية، وتتمُّ أعمال ضبط النهر وصيانة الجسور وبنائها وغير ذلك، إضافة إلى شقِّ الترع وتطهيرها، وبناء القناطر بما يؤدِّي إلى خدمة القطاع الزِّراعي على أكمل وجه عمومًا، أمّا إذا كانت الحكومة بأدائها ضعيفة، فإنَّ ذلك ينعكس سلبًا على مرافق الرّضي التي ينخرها الإهمال، فتكثر حوادث انقطاع الجسور وانهيارها، أو انسداد الترع بالرمال والطين، أو تداعي القناطر وتصدعها، وهذا ما يمكن أن يجعل الأراضي الزراعية تتعرَّض لأخطار الجفاف أو العطش أو الغرق .(٦)

وتأثَّرت الزراعة عمومًا في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق، بسبب طبيعة النظام الإقطاعي السائد في العصر المملوكي، وقد بُني ذلك النظام أساسًا ليكون مصدرًا للثروة، وبالتالي انحصر همُّهم في تحقيق أكبر عائد إيجابي للأراضي الزراعية دون إيلاء أيّ اهتمام منهم لوسائل رعايتها أو تطويرها أو استصلاح الأراضي الجرداء أو البور، وإنّ هؤلاء المقطعين فضلوا الإقامة في القاهرة وكذلك في المدن الكبرى، وتمّ الاكتفاء منهم بإرسال مندوبين عنهم للإشراف على تلك الأملاك واستخلاص العائدات من الفلاحين أضعافًا مضاعفة، وعمدوا إلى بيع إقطاعاتهم أو التنازل عنها تحت مسمَّى ما يُعرَف بالمقايضة، نتيجة الانخفاض المطرّد والمستمر في عائدات الأراضي وتدهور الإنتاج . (٧)

ونجم عن سيادة النظام الإقطاعي نتائج مختلفة، كان منها سوء الأوضاع المعيشية للفلاحين المصريين وخضوعهم لحالات من العبودية في خدمة الإقطاعيين، وأشار المقريزي لتلك الحالات من المعيشة المتردِّية، فقال عنها:

" نفذوا إلى الأرض الجارية في إقطاعات الأمراء وأحضروا مستأجريها من الفلاحين وازدادوا في مقادير الأجر، فثقلت لذلك متحصلات مواليهم من الأمراء، فجعلوا الزيادة ديدنهم كل عام، حتى بلغ الفدان لهذا نحوًا من اثني

عشر أمثاله، لا جرم أنه لما تضاعفت أجرة الفدان من الطين وتزايدت كلفة الحرث والبذر والحصار وغيره، وعظمت شكاية العمال والولاة واشتدت وطأتهم على أهل الفلح، وكثرت المغارم في عمل الجسور، خربت معظم القرى وتعطلت أكثر الأراضي من الزراعة، فقلت الغلال وغيرها مما تخرجه الأرض لموت أكثر الفلاحين وتشردهم في البلاد في شقوة السنين وهلاك الدواب لعجز الكثير من أرباب الأراضي من زراعتها لغلو البذار وقلّة المزارعين".[٨]

وكانت الغلة المتحصَّلة من ذلك الأمر عظيمة القدْر، وهي زائدة الثمن على أرباب الزراعة، ولا سيما في الأرض منذ أن كثُرت المظالم، ومنعت زكاة الأرض، فلم تؤتِ الأرض ما عهد من أُكلها، ويسعى مختلف الناس لعدم الخسارة، وكلُّ الناس يأباها بطبيعة الحال، ولا يمكن لأحد أن يتقبَّلها أو يسعى إليها ، ومع أنّ الغلال في الغالب لأهل الدولة، وهم أولو الجاه وأرباب السيوف والمال، فقد خربت معظم القرى، وغدت أكثر الأراضي الزراعية فقيرة جرداء، وهذا ما انعكس سلبًا ، فقلَّت الغلال والخيرات التي تنتجها الأراضي وما تخرجه من بطونها لأسباب كثيرة منها موت أكثر الفلاحين، أو تشرُّدهم في البلاد نتيجة المعاناة في الحياة، أو هلاك الدواب، وعدم الاهتمام الكافي بحياة الفلاحين، وارتفاع أسعار البذار، وهذا ما أدَّى إلى نتائج سلبية في معظم الحياة على مختلف المستويات . [٩]

" وتوقَّفت مياه النيل عام ٨٥٣هـ عن الزيادة، وتناقصت بصورة فاحشة واضحة، ثم أخذ في زيادة ما نقصه، فاضطرب الناس لذلك، وتزايدت الأسعار إلى أن ابيع الإردب القمح بأربعمائة درهم ". [١٠]

ولم تكن حالة فيضان النيل سواء ما يتعلّق بانخفاضه أم ارتفاعه، لتمثِّل سببًا وحيدًا أثّر على قطاع الزراعة في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق، بل كان هناك أسباب أخرى كثيرة منها تأثّر الزراعة بسبب الأحوال أو الظروف الجوية

السيئة عمومًا، أو تعرُّضها للآفات الحشرية، أو زيادة كلفة الحراثة والزراعة، وزيادة نسبة الخراج وكثرة المظالم التي وقعت على الفلاحين، وهذا ما أدَّى إلى زيادة الاضطرابات السياسية الداخلية وكثرتها، ونتيجة أسباب وعوامل متعددة، كان من أهم عواملها عصيان العربان وحالات إفسادهم في البلاد عمومًا، ومنعهم حمل الغلال سواء من داخل البلاد أو إليها . (١١)

وأدَّت الاضطرابات الطبيعية التي كانت نتيجة تغييرات في منسوب نهر النيل وتراجعه إلى تأثيرات واضحة في زراعة الغلال، ونتج عن ذلك ارتفاع سعر القمح وعزّ وجوده، ومثال ذلك، ما تمّ في عام ٨٤٣هـ/ ١٤٤٠م، إذ كانت أراضي الزرع شراقي، وتمَّ ارتفاع سعر الغلال، وارتفعت أيضًا أسعار القمح من ١٤٠ درهماً الإردب إلى ١٩٠ درهمًا، وكذا الحال في عام ٨٥٣هـ/ ١٤٤٩م توقَّفت مياه النيل عن الزيادة وتناقصت خلال شهرين عما كانت عليه، وتزايدت الأسعار عمومًا إلى الإردب القمح بأربعمائة درهمٍ، وتوقَّفت مياه النيل أيضًا في أواخر صفر ونقُصت بصورة واضحة فاحشة، وحمل العام ٨٥٤هـ/ ١٤٥٠م، نقص مياه البحر ثلاثة أصابع، وتعاظم قلق الناس كثيرًا لذلك، وارتفعت أسعار الغلال بزيادة واضحة على ما كانت عليه من الغلاء قبل ذلك التاريخ . (١٢)

وكان عام ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م حاملًا غلاء الأسعار أيضًا، فقد أهلَّ العام، وكانت الأسعار في زيادة واضحة، والقمح بألف وخمسمائة درهم للإردب إلى ما دونها، وإنّ أجرة طحن الإردب القمح بمائة وعشرين درهمًا، وهذا ما جعل غالب الناس يطحن القمح في بيته بحجر الرحى، وكان رطل الخبز الواحد بثمانية دراهم، وعمَّ الغلاء القاسي على النَّاس (١٣)، وهو ما أسفر عن انتفاضة للمصريين، نتيجة لذلك الغلاء الفاحش ونقص في الخبز والغلال ، فهاجت العامة ، وهي تعبَّر عن غضبها، وتمّ توبيخ محتسب القاهرة زين الدين الاستادار، نتيجة تزايد الأسعار في كلِّ ما كان يُؤكل خصوصًا في مادة القمح، الذي يباع بتسعمائة درهم الإردب، وكان يباع الدقيق بنحو مائتي درهم، وأدَّى

ذلك لارتفاع ثمن الخبز، وكان رطل الخبز يساوي نصفي فضة . (١٤)

وتميَّزت الأوضاع الزراعية في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق بمظاهر متعددة، وكان منها إثقال كاهل الفلاحين المصريين بالضرائب الكثيرة، فقد فُرضت عليهم الضرائب المختلفة، وليس هناك ملكية الأرض بالمعنى القانوني والعلمي الحديث للملكية، وكانت الأراضي كلها ضمن مجال الملكية الخالصة للسلاطين والأمراء في الدولة المملوكية آنذاك، وكانوا يعطون الفلاح حيازة صغيرة من الأرض التي يقوم بالعمل على زراعتها مقابل الحصول على جزء من ريعها وعائداتها، وهو ما يمكن من ريع لا يقاس بقدر مناسب لجهود الفلاحين المصريين. (١٥)

وكان سكان المناطق الريفية يعيشون أوضاعًا مترديةً، نتيجة ما يقع عليهم من حالات استغلال مقيتة وسلب لأموالهم وثمار جهودهم الحياتية، ولم تكن سياسة الدولة آنذاك تراعي مصالح الفلاحين بقدر الاهتمام بالمصالح الشخصية، ولم تسعَ إلى إنعاش الأوضاع الاقتصادية للفلاحين على حساب الآخرين، ليكون دخلهم في حياتهم متناسبًا مع الواقع المعيشيِّ، فعمّ الفساد في معظم البلاد، وأهمل أمر تطهير الأنهار أو السواقي، وساءت الأحوال في توزيع المياه، وأدَّى ذلك إلى دفن الأنهار والخلجان وقلَّت المياه، وشحت عن معظم المزارع، وأصبحت الأرض عمومًا جرداء من دون إعمار أو إنتاج . (١٦)

وأدَّى ازدياد حالات فساد الجسور في مصر خلال فترات متعددة من العصر المملوكي لكثرة سرقة الأراضي، فقال القلقشندي في ذلك:

" وقد أهمل الاهتمام بأمر الجسور في زماننا، وترك عمارة أكثر الجسور البلدية، واقتصر في عمارة الجسور السلطانية على الشيء اليسير، الذي لا يحصل به كبير نفع، ولولا ما منَّ الله تعالى به على العباد من كثير الزيادة في النيل من حيث إنه صار يجاوز تسعة عشر ذراعا فما فوقها إلى ما

جاوز العشرين، لفات ري أكثر البلاد وتعطلت زراعتها فضلا من الله ونعمة، وإلا فقد كان النيل في الغالب يقف على سبعة عشر ذراعا فما حولها، بل قد تقدم من كلام المسعودي أنه إذا جاء النيل ثمانية عشر ذراعا، استبحر من أراضيها الثلث".(١٧)

وتعرَّضت الأراضي لآفات زراعية مختلفة، نتيجة عدم توفّر المعرفة والتقنيات اللازمة في المكافحة لتلك الآفات، فكانت معظم المحاصيل الزراعية والغلال عرضة للآفات الزراعية، من مثل: الدُّود والفئران والجراد وغيرها، ولذلك انخفض إنتاج القمح والفول والبرسيم والشعير وسواها، وأثَّرت تقلبات الطقس والجو من حرّ أو صقيع على تلك المحاصيل الزراعية والغلال وخصوصًا في عام ٨٤٤هـ – ١٤٤١م، ونتج عن ذلك التراجع الزراعي قلَّة الدِّخل، فشعر المماليك وطبقات الأغنياء أنَّهم دون مصادر دخل أو إيرادات كافية من أجل أن يتمكَّنوا من شراء ما اعتادوا عليه خلال الفترات السابقة، إضافة إلى حياة البذخ والتّرف والإسراف التي اعتادوا عليها . (١٨)

ونتيجة ما سبق، فإنَّنا نلاحظ أنّ القطاع الزراعي كان قد تأثَّر تأثُّرًا كبيرًا بالآفات الزراعية بصورة عامة في عصر السلطان الملك الظاهر جقمق، وهذا ما أدَّى إلى حالة من الانخفاض في الإنتاج الزراعي من جهة وكذلك الصناعي من جهة أخرى، وكان لارتفاع أسعار الغلال إسهامه في تعزيز وجود الأزمات الاقتصادية وزيادتها المستمرة، وهي تتمثّل بقلَّة الإيرادات ونقصها مقارنة بثبات أو زيادة نفقات السلاطين المماليك والأمراء بصورة عامة.

وتعدَّدت أنواع الأراضي الزراعية التي كانت سائدة في عصر السلطان الملك الظاهر جقمق، وما يختصّ بكلُّ نوع منها، وهي تختلف باختلاف حالة الزراعة أو عدمها، ونتيجة ذلك تتفاوت الرغبة فيها أيضًا، وتختلف قيمتها باختلاف قيمة ما تتمُّ زراعته فيها، وعُرِفَ منها ثلاثة عشر نوعًا، وهي وفق الآتي:

١. **الباق:** وهو أثر القرط والقطاني والمقاثيء، ويعدُّ خير الأرضين وأغناها قيمة وأوفاها ثمنًا وقطيعة، كونها تصلح لزراعة القمح والكتان خصوصًا.
٢. **ري الشراقي:** ويتبع الباق من حيث الجودة، ويلحق به في القطيعة أيضًا، كون الأرض تمَّ تعطيشها وظمئت في سنة سابقة، فاشتدت حاجتها للماء، وعندما تمَّ إرواؤها بالماء فيحصل لها من الري بالمقدار الذي تمّ من الظمأ، وبما أنَّها كانت مرتاحة ودون زراعة فسيكون عطاؤها أفضل وخيرها عميم.
٣. **البروبية:** وفي أيامنا الحالية تسمَّى: البرايب، وهي أثر القمح والشعير، وتعدُّ دون الباق، لأنَّ الأرض تضعف عمومًا عندما تتمُّ زراعة هذين الصنفين، وإذا زُرع أحدهما على الآخر، فلن تكون خيراتها جيدة، ولن تنجب كنجابة الباق، وثمنها بالتالي يكون دون ثمنه، ويجب أن تتمُّ زراعتها قرطا وقطانيا وسواهما، لتستريح الأرض، وتغدو باقا في السنة التي تليها.
٤. **البُقْماهة:** وهو أثر الكتان.
٥. **الشتونية:** وهو أثر ما روي وبار في السنة السابقة وعمومًا تكون قطيعته دون قطيعة الشراقي.
٦. **شوشمس:** وهو عبارة عمَّا تمَّ ريّه وبار ثمَّ حُرث وعطل ويجري مجرى الباق وريُّ الشراقي أيضًا، ويأتي ناجب الزرع وخيره جيد .
٧. **البرش:** إنَّها عبارة عن كلِّ أرض خلت من أي أثر تمّت زراعته ضمنها في السنة السابقة، وليس من شاغل لها عن قبول ما تتمّ زراعته من أصناف المزروعات بصورة عامة.
٨. **الوسخ المزروع:** وهي عبارة عن كلّ أرض، لم يتمكَّن المزارعون من إزالة وسخها، أو لم يقدروا على استكمال إزالته منها، فقاموا بحراثتها وزرعوها، ونبت زرعها، وهو مختلط بوسخها بصورة واضحة جدًّا. (١٩)

٩. **الوسخ الغالب:** وهي عبارة عن كلّ أرض حصل فيها النبات الذي شغلها عن قبول الزراعة، ومنعهم لكثرته عن أيّة زراعة فيها، وهي تباع مراعي للبهائم بصورة عامة.

١٠. **الخرس:** وهي عبارة عن حالة فساد الأرض، بما شكَّل موانع قبول الزرع، وهي أشدُّ من الوسخ الغالب في التنقية والإصلاح، وتعدُّ من المراعي للدواب والبهائم أيضًا.

١١. **الشراقي:** وهي عبارة عن كلّ أرض لا تصل المياه إليها، لقصور النيل أو علو الأرض، أو وجود ما يمنع وصول الماء.

١٢. **المستبحر:** وهي عبارة عن كلِّ أرض واطئة، إذا كان الماء فيها وليس هناك أيُّ مصرف له عنها، ثمّ يمضي زمن المزارعة قبل أن يزول من خلال النضوب، وربِّما ينتفع به من يقوم بالاستقاء منه لأرضه عبر سواقٍ لما قام بزراعته في العلوّ.

١٣. **السباخ:** وهي الأرض التي غلب الملح عليها، فأضحت مالحة، وبالتالي لا يُنتفع بها من أجل زراعة الحبوب، وهي أردأ الأراضي، وربَّما تتمُّ فيها زراعة مادة القصب الفارسي، فتعطي إنتاجًا. (٢٠)

وعمومًا عاش الفلاحون في عصر سلاطين المماليك، وهم مرتبطًون بالأرض التي يفلحونها، ويفنون حياتهم في خدمتها ومن أجلها، وليس لهم من خيراتها إلا القليل النادر، لأنّ معظم أراضي مصر الزراعية كانت نهبًا يتمّ توزيعه بين السلاطين والأمراء ومماليكهم وأوقافهم، ولكن في بعض أقاليم الشرقية والبحيرة والمنيا تمتع العربان بنصيب من ملكية الأرض، أمَّا الفلاحون فليس لهم سوى العمل والسخرة ودفع الأموال والضرائب، وهم صاغرون، ولذلك لم يكن عجبًا ألَّا يجد الفلاح ما يؤمن معيشته، أو يستر به عورته، وأنَّه في أفضل حالاته لا يأكل إلَّا من الشعير والجبن القريش والبصل . (٢١)

ثانيًا: الحرف والصناعات في الدولة المملوكية في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق:

فيما يتعلَّق بقطاعي الصناعة والتجارة في عصر السلطان الملك الظاهر جقمق، نجد أنّ مصر كانت لها بعض المصالح التجارية والصناعية الحيوية في البحر الأحمر، بعد أن غدا من أكثر طرق التجارة العالمية استخدامًا، نتيجة للتطورات السياسية التي نتجت عن وصول المدِّ المغولي إلى بلاد فارس والعراق وشرق آسيا الصغرى، وكانت تلك المصالح التجارية والصناعية سواء أكانت خارجية أم داخلية هي التي أسهمت بأن تحكم علاقات دولة المماليك الجراكسة بالدول المحيطة بها في البحر الأحمر.

وهذا ما أدَّى إلى اهتمام السلطان الظاهر جقمق بغزو جزيرة رودس، فتمّ توسيع نشاط الحركة التجارية للعرب المسلمين في حوض البحر الأبيض المتوسط، كما اهتمَّ ببناء السفن وتشييد الأساطيل، ليتوّج عهده بالتاج نفسه الذي تحلّى به سلفه السلطان الأشرف برسباي، إلّا أنَّ هدفه لم يتحقق في فتح جزيرة رودس، وإن كان الاهتمام واضحًا في تلك الفترة ببناء وصناعة السفن، من أجل أن تؤدي دورًا أساسيًّا في فتح الجزيرة. (٢٢)

كما ارتبطت صناعة السفن في مصر بعوامل مساعدة لذلك، منها: ضرورة توفُّر أخشابها والأدوات اللازمة لصناعتها، مثل المواد الآتية: الحديد والقار والحبال والسلاسل والمسامير، وما إلى ذلك من أدوات أخرى، وانطلاقًا من ذلك توجَّب على مصر أمام ما حدث إقامة العلاقات التجارية مع مختلف الدول الآسيوية والأوروبية المنتجة لتلك المعدّات من أجل تأمينها. (٢٣)

ونشطت صناعة الأسلحة الفردية لمختلف التشكيلات العسكرية في الجيش مثل السيوف والرماح والأقواس والنشاب والخناجر، وصناعة الأسلحة الجماعية أيضًا، ومنها المَجَانيق، إضافة إلى بعض المعدّات الثقيلة، ومنها الدروع والخوذ والزرديات والدبابات والمدفعية وسواها، وبما أنَّ دولة المماليك

مترامية الأطراف، وهي تطلّ على شواطئ البحر الأحمر وكذلك البحر الأبيض المتوسط، ونهر النيل يخترقها من جهة الجنوب إلى الشمال، ويكوِّن الدلتا الكبيرة في المتوسط، وكانت منافذه طريقًا للحملة الصليبية التي وصلت للداخل المصري، وقامت بتهديد الدولة كلِّها، فإنّ من الطبيعي جدًا أن تتطلَّع دولة المماليك إلى بناء أسطول يحمي الحدود البحرية من مختلف الجهات، وقد أصبحت تمتلك سفنا بحرية مسلحة بأعداد كثيرة بعد مضي فترة قصيرة، وأدَّى ذلك لتمكُّنها من الدفاع عن الأراضي الإسلامية من ناحية، والإسهام في تنشيط الحركة التجارية وحمايتها من الداخل والخارج على حدٍّ سواء من ناحية أخرى.(٢٤)

ونشطت نتيجة ذلك الحركة التجارية وما كانت تحمله من صناعات متعددة في البحر الأحمر، وأفاد منها التجار والسلطان معًا، وما من شكٍّ أنَّ الثروة الضخمة التي جنتها مصر من التجارة، قد ساعدت السلطان والأمراء على أن يعيشوا في رفاهية وترف، إذ كان للسلطان النصيب الأوفر من تلك الثروة التجارية، نتيجة ما فرضوه من رسوم جمركية في موانئ البحر الأحمر على مختلف التجَّار القادمين من الشرق الأقصى، إضافة إلى أعمالهم التجارية الخاصة بهم، وهذا ما عُرف باسم المتجر السلطاني. (٢٥)

وفيما يتعلّق بالحرف والصناعات العامة التي كانت سائدة في ذلك العصر، أو ظهرت في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق، فإنّه يمكن التعرَّف إلى أقسام الصناعات العامة المختلفة في مصر، ضمن إطار النشاطات اليومية المعتادة في مختلف الأسواق والشوارع ومنها الحرف الغذائية سواء أكانت الأطعمة أم المشروبات، إضافة إلى وجود الطحَّانين والخبَّازين والفرَّانين والطبَّاخين والقصَّابين والجبَّانين واللبَّانين والحلّاوين والشَّرابين، وغيرهم من الحرف الغذائية والصناعات المتعلّقة بالكساء أو الصناعات المنزلية والترفيهية، وكذلك الحرف المتعلّقة بلوازم الخيول والبغال والحمير أو أدوات الحرب وسوى ذلك من حرف.(٢٦)

وعمل العامة أيضًا في المجال الصناعي، فقد اشتهرت مصر في

عصر المماليك البرجية، بصناعات حرفية ومعدنية مختلفة، والتي كانت تحتاج إلى الدقة والتأنِّي والصبر كصناعة سكاكين الأقلام المذهَّبة أو المطعّمة بالجواهر، وكذلك السلاسل الذهبية أو الفضية، وأساور أو خلاخيل النساء إضافة إلى الخواتم والقلائد الذهبية، وتركزت تلك الصناعات بأيدي الصنَّاع اليهود، وجنوا ثروات طائلة منها، ودفنوا أكثرها بالأرض خوفًا من المصادرة.(٢٧)

وأجاد الصنَّاع من العامة في مختلف الصناعات الحرفية المتميزة، كصناعة الكفت، وهي عبارة عن عملية تطعيم الأواني النُّحاسية بالذَّهب أو الفضة، ويتمُّ نقش بعضٍ من الآيات القرآنية عليها، أو وضع رسوم حيوانية أو أشكال متعدّدة من الطيور، وكذلك بعض الصناعات الخشبية كصناعة الأسرَّة أو الخزائن أو المهود والمحفورات الخشبية التي تتميّز بالروعة والجمال والبهاء، وكانت الصناعات الحرفية في عصر المماليك البرجية مثار إعجاب معظم الناس في سواء في الشرق أم الغرب، وكان الطلب يزداد عليها بصورة مستمرة، إلى أن تراجعت نتيجة عوامل متعدِّدة متباينة . (٢٨)

ولعلّ من الحرف والصناعات الأخرى، حرفة الخوَّاصين والقفَّاصين، وهم الذين يصنعون الأقفاص من الجريد المستخدمة في وضع الخبز عليها ضمن الأفران، وحرفة الأمشاطين الذين يصنعون الأمشاط، وحرفة المراوحين، أي الذين يصنعون المراوح من الخوص النقي والجريد الغليظ الذي لا ينكسر، وكذا الحال فى حرفة الناطور، والناطور هنا هو الذي يوجد في الحمامات ليقوم بحفظ ثياب الناس خوفًا من الضياع أو النهب ، وأيضًا حرفة الأساكفة وهم صنَّاع الأحذية، واختصَّت طائفة اليهود والنصارى ببعض الصناعات دون سواها ،من مثل البناء والنحاسة، وهناك حرف خاصة أجاد المسلمون العمل بها، وكانت خاصة لهم مثل صناعة العطر التي كان العطَّارون يجيدونها، ومن

ذلك الدَّهَّانون وسوى ذلك، وكانت أغلب الصناعات في مجال الأغذية بيد المسلمين . (٢٩)

ونتيجة لذلك وجدت طبقة كبيرة من العمَّال والصَّنَّاع وأصحاب المهن التي تخضع لعمل النقابات، بالمدن المصرية في عصر السلطان الملك الظاهر جقمق، وكان نظام النقابات سائدًا بين أفراد كل حرفة ، يجمع بينهم ويوحِّدهم، فأهل الحرفة أو الصناعة الواحدة، يكوِّنون نقابة خاصة بهم، والنقابة لها نظام ثابت أساسي يحدِّد عددهم أو معاملتهم فيما بينهم، وكذلك بينهم وبين الجمهور، وللنقابة رئيس أو شيخ يرأسهم ويفضّ مشاكلهم في حال دعت الضرورة لذلك، ويرجعون إليه في كل ما يهمّهم في مجال عملهم أو صناعاتهم، ولا سيَّما فيما يتعلَّق بالوساطة بينهم وبين الحكومة لحل أيَّة مشكلة أو تأمين احتياجاتهم . (٣٠)

المبحث الثاني

النُّقود وأسعار صرفها وسياسة الدّولة في عملية التسعير

تعدّ النقود الوحدات النقدية التي يتكوَّن منها أيُّ نظام نقدي عمومًا، ولابدّ لتلك الوحدات النقدية من معايير وشروط تحقّقها، لتقوم بمهمتها الاقتصاديّة بما يؤدِّي للاستقرار الاقتصاديَّ في الدول. (٣١)

ولعبت المسكوكات الإسلامية أو النقود دورًا مهمًّا في الحياة السياسية والاقتصادية ضمن العالم الإسلامي عمومًا منذ صدر الإسلام، كونها أهمَّ شارة من شارات الملوك أو السلاطين، وهي التي يحرص كلّ حاكم على اتّخاذها أو اعتمادها بمجرد اعتلائه الحكم. (٣٢) والمسكوكات المملوكية الجركسية كانت كسواها من الوثائق، فهي مصدر مهم من مصادر تاريخ الحكام والسلاطين، وقد يرتبط تكرار بعضها على المسكوكات في بعض المناسبات التاريخية أو لإبراز إنجاز عظيم قام به السلطان ليبقى إشارة لعمله. (٣٣) ولمّا كانت النقود

هي المعيار في تحديد أثمان وأسعار المبيعات أو تحديد قيمة الأعمال والأجور، فكان لابدّ من وضع سياسة نقدية صحيحة وسليمة. وإذا فسد النقد، فإنّ أحوال الدولة تفسد أيضًا. (٣٤) وتنبّه المقريزي في عصر الجراكسة إلى أهمية النّقد وأثره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لدى الدولة المملوكية، وذكر أنّ الهزات الاقتصادية التي ضربت البلاد في مراحلها المختلفة تعود في أحد أسبابها إلى اضطراب الأسعار وعامل النقد. (٣٥) كما امتازت نقود المماليك عن سواها من نقود العالم الإسلامي عمومًا، ونقود مصر بصورة خاصة كونها مضطربة بسبب اضطرابات العصر السياسية وظروفه المتباينة، كونها نقودًا تتمتَّع بالثقة والقبول مادام السلطان موجودًا أو باقيا على عرشه.

وكانت الدراهم الأشرفية التي يُنسَبُ ضربها أو سكُّها للسلطان الأشرف برسباي، بقيت متداولة ورائجة مع بداية سلطنة الملك الظاهر جقمق، ولكن في شهر ذي الحجة من عام ٨٤٣هـ/ ١٤٤٠م، تمَّ العمل لمنع التداول والتعامل بالدراهم الأشرفية، وأن يتمّ استبدالها والتعامل بالدراهم الظاهرية الجديدة، نسبة للسلطان الملك الظاهر. (٣٦)

ولقد أوقف السلطان الملك الظاهر جقمق التعامل بالدراهم الأشرفية، نتيجة وجود تزييف أوغشّ فيها، ويُلاحظ أنّ تزييف الدراهم أو الغشَّ فيها استمرَّ رغم إيقاف التعامل بالدراهم الأشرفية، وقد نودي في عام (٨٥٤هـ/ ١٤٥٠م) بأن تكون الدراهم الفضية المضروبة في دار الضرب الرسمية بأربعة وعشرين درهمًا من الفلوس، في مقابل الدراهم التي تمّ ضربها خارج دار الضرب الرسمية، أي المزيَّفة بعشرين درهمًا من الفلوس لكلِّ درهم فضيٍّ. (٣٧)

وكان من الوسائل المتَّبعة في تزييف النقود _ وخصوصًا الدراهم – أن يتمّ ضرب قطع معدنية صغيرة في سكّة كبيرة، وهذا ما يؤدِّي إلى إخفاء المأثورات والنقوش منها، إلا ما ندر، ولعل هذه الطريقة كانت تؤدّي إلى إنقاص

وزن القطعة النقدية المعدنية ، كون إخفاء تلك النقوش أو المأثورات تأخذ جزءًا محدَّدًا من الوزن، وبالتالي تتغيَّر معاييرها نتيجة ذلك، وهذا ما يفقدها جودتها ، فتبدو بشكلٍ غير منتظم ووزن غير صحيح، وبالتالي تكون غير سليمة أو غير صحيحة وتخالف المعايير والشروط الدقيقة للتعامل بها من الجانب الشرعي للنقود الإسلامية. (٣٨)

وممَّا لا شكّ فيه أنَّ سلاطين الدولة المملوكية الجركسية ، ومنهم السلطان الملك الظاهر جقمق كان لهم دورهم البارز في تزييف نقود دولتهم، فقد سعَوا من أجل مصالحهم الخاصة، وجمع الثروات، دون أن يولوا المصلحة العامة أيَّة أهميَّة، وهذا ما أدَّى إلى تدهور حالة الوضع النَّقدي العام في الدولة، وهو الذي أسهم في سقوط حكمهم أو انتهاء دولة المماليك الجركسية بصورة عامة، وارتبط تزييف النقود من السلاطين المماليك بوجود أمرين :

- الأول: قبول السلطان وكبار الأمراء ورجال الدولة على تزييف النقود أو العملة، مع علمهم بذلك، وهذا يعني مشاركتهم فيه بطريقة أو أخرى .
- الثاني : تشجيع المزيِّفين من العامة للعملة، عبر قيام كبار مسؤولي الدولة بالتلاعب في النقود وتزييفها جعلهم يعمدون إلى التمادي في حالة إفساد النقود أو تزييفها، مبتغين من خلال ذلك جمع الثروات، وهذا ما ساعد أصحاب النفوس الضعيفة من المزيفين على ذلك بما يؤدِّي إلى حالة فساد النقود المملوكية، وبالتالي سوء وضعها لدرجة انعدام الثقة فيها والتَّأثير السلبي لذلك . (٣٩)

وتعرَّضت مختلف أنواع النقود المملوكية لحالات الفساد، ولكن تفاوتت درجاتها من نوع لآخر، إذ كانت النقود النحاسية أكثر عرضة من سواها لحالات الفساد من الدراهم الفضية والدنانير الذهبية، فقد شهدت خلال العهدين المملوكيَين حالات فساد واضطرابات شديدة، وكان لهما تأثير واضح في النظام النقدي خصوصًا، والوضع الاقتصادي بصورة عامة .

كما تعرَّضت تلك النقود لأوجه عديدة من التلاعب والفساد أيضًا،

فكانت هدفًا أساسيًّا لمن يعملون لإفساد النقود رغبة في تحقيق المكاسب والفائدة، سواء من قبل مسؤولي الدولة أم الأفراد، وقد اُستُغلّت النقود النحاسية أكثر من سواها في معظم عمليات الغش وحالات التلاعبِ لسهولة إفسادها من جهة، وتساهلِ الدولة في أمرها، وتلاعبِ مسؤوليها في أثمان تبادل النقود النحاسية التي حُدِّدت بأعلى من قيمتها الحقيقية من جهة أخرى، فكثُرت أعدادُها وازدادت مع كثرتها المزيفة والمخلوطة بمعادن رديئة . (٤٠)

وكان من نتيجة تلك الأزمات النقدية اضطرار القاهرة قبول التعامل بالنقود الأوروبية، وهي الدوكات أي نقود البندقية الذهبية، وأُطلق عليها اسم البندقي أو أفرنتي في أسواق القاهرة، وكان مؤرخو المماليك قد وصفوها بالمشخَّصة نسبة إلى ما عليها من صور مختلفة للأشخاص، وتعاملت القاهرة أيضًا بالفلورين، وهو نقد فلورنسا الذهبي، وأُطلق عليه في الأسواق المصرية اسم فلوري.، وتمّ ذلك في سبيل الحصول على وسيلة لمرونة العمليات التجارية، وحاول السلطان الأشرف برسباي تمصير الفلورين والدوكات، وذلك بضربها من جديد في مصر لحساب السلطان عام ٨٢٩- ٨٣١هـ/ ١٤٢٥- ١٤٢٧م، ورغم تلك المحاولات المختلفة ظلت العملة الأوروبية بأهميتها، ولا سيما بعد أن ازداد حجم التبادل التجاري بين كلٍّ من مصر والبندقية زيادة ملحوظة وواضحة .(٤١)

وكان من النتائج في قلة الدنانير الذهبية بالقاهرة، وعجز النقود الموجودة في الأسواق عن تأمين أو تلبية طلبات الدفع، ظهور نظام المقايضة، وهذا ما أدَّى إلى اضطراب النقود المملوكية، وقلَّل من تدفُّق الذهب حتى أواخر عصر المماليك. ومن الأهمِّيَّة بمكان الإشارة إلى أنَّ نظام المقايضة لم يقضِ على نظام التجارة والتعامل بالنقد تمامًا، بل ظلت النقود المملوكية تُضرَب بكميات محدودة إلى أن استولى العثمانيون على مصر.

وقد سُعِّرت النقود النحاسية، في كلٍّ رطل بستة دراهم، بعد أن تمَّ تقليل

وزنها للغاية، وسبب ذلك التلاعب يعود لسوء التدبير في السياسات النقدية، وشكَّل ارتفاعًا واضحًا في الأسعار كلِّها، وذلك لارتباط مختلف المبيعات بسعر النقد أو ثمنه . (٤٢)

وأسهم ذلك كلُّه في حدوث كثير من الثورات أو الاضطرابات التي أحدثها الناس، وكانت نتيجة لسوء الأوضاع المالية والمعيشية عمومًا، فقد تزايد سعر الذهب وبلغ المثقال الذهب مائتين وستين درهمًا والناصري وصل إلى مائتين وعشرة، وهذا ما دفع السلطان لإعلان أن يكون ثمن المثقال من الذهب بمائتين وخمسين والإفرنتى بمائتين وثلاثين، وأن تنقص الناصرية، ويتمُّ الدفع فيها من حساب مائة وثمانين درهمًا، وكان الغلاء يزداد في معظم أرجاء القاهرة وضواحيها . (٤٣)

وكثُرت اضطرابات الناس، ولم يتمُّ الالتفات إليهم واستمرت الأحوال على ما هي، ثمّ أمر المحتسب المسمّى بالتاج أن يطلب السَّوقة والبائعين، وأن يُحطَّ من ثمن البضاعة بقدر ما انحط من ثمن الذّهب والفضة، وجمع البائعين والقمّاطين، وطلع بهم إلى القلعة، وقرَّر معهم الأمير جقمق الكبير أن يتمَّ التعامل بالدراهم المؤيدية، من دون أن يذكروا الذهب والنقود، ومن هنا بطُل النداء في الأسواق عمومًا بالذهب والنقود، وصاروا ينادون بالدراهم الفضيَّة المؤيدية.(٤٤)

وإنّ تدهور النظام النقدي في دولة المماليك البرجية لم يكن أمرًا مستغربًا، فقد عمّ الدولة عمومًا تدهور في مختلف أحوالها كلّها ، نتيجة سياسات سلاطين المماليك السيئة وطمعهم الفاحش في الاستحواذ على الأموال بشتّى الوسائل والسبل ، إضافة إلى وجود عوامل أخرى أسهمت في ذلك التدهور، إذ كان من أهمّ الأسباب التي أدّت إلى تدهور ذلك النظام النقدي نضوب المعادن المستخدمة في سكِّ النقود، نتيجة فساد السياسة الاقتصادية التي طبّقها معظم سلاطين المماليك البرجية، لأنَّهم احتكروا البضائع ومارسوا

التجارة لتحقيق أهداف مختلفة، ومنها جمع الثروة، كما شرَّعوا قوانين أسهمت في حالة انحطاط مستوى التجارة الخارجية، ولا سيما تجارة الكارم، والتي كانت تعدُّ المموِّل الأساسي للبلاد من معدن الذهب، فاحتكروا تجارة التوابل والبخور، وبالغوا في زيادة أسعارها. (٤٥)

وكلّ تلك السياسات النقدية دفعت الأوربيين إلى إيجاد طريق آخر يمكِّنهم من الوصول لتجارة الشرق الأقصى بثمن معقول إلى أن تمّ اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن التاسع الهجري أو نهاية القرن الخامس عشر الميلادي ، وهذا ما أدَّى إلى تدهور مركز دولة الممالك البرجية في مجال التجارة العالمية،و عانت دولة المماليك البرجية من شحِّ العملات الفضية، نتيجة تناقص الحصول على معدن الفضة، ويعود ذلك لزيادة الطلب في الجمهوريات الإيطالية التجارية على الفضة، وهذا ما دفعهم إلى شرائها وسحبها من أسواق الشرق بمساعدة من رعاياهم من مختلف الإمارات الصليبية ضمن بلاد الشام. (٤٦)

ويمكننا القول :

إنه لم تعرف النقود تزييفًا وغشًّا في أيّ عصر، كما عرفته في دولة المماليك البرجية، ومنها فترة الحكم التي كانت للسلطان الملك الظاهر جقمق، وتمَّ تزييفها فخفَّ وزنها، وتمّ خلطها بمعدنَي الحديد والرصاص، فاختلفت معاييرها وشروطها عمومًا، وكان هذا الاضطراب ناجمًا عن الأمراء أنفسهم، لأنَّهم يقومون بالتلاعب في أوزان النقود، فلم تثبت تلك النقود على الوزن المقرر لها، بل إنَّها كانت معرّضة للتغيير والتبديل المستمرِّ من أجل الحصول على الأرباح الكثيرة الدائمة .

الفئات النقدية والألقاب والكنى التي ضربت على النقود:

أ_ الفئات النقدية :

لم تأتِ دولة المماليك الجركسية وخصوصًا إبان عهد السلطان الملك الظاهر جقمق بفئات نقدية جديدة، وهم قد ورثوا ذلك كلَّه بمختلف المسمَّيات التي كانت عليها، وظلَّت تلك الفئات كما هي دون أي تبديل أو تغيير سوى ما تعرَّض له وزن النقود المملوكية وعيارها من اضطرابات نقدية، وكان التغيير نتيجة للسياسة السيئة لأغلب سلاطين المماليك بصورة عامة، وظهرت ثلاث فئات متعارف عليها في مجال النقود المملوكية، وهي: الدنانير الذهبية والدراهم الفضية والفلوس النحاسية.[٤٧]

ب_ الأسماء والألقاب والكنى التي ظهرت على النقود :

وفيما يتعلَّق بالألقاب والكنى التي ضُرِبت على النقود في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق، فإننا نجد فيها قولهم : (السلطان الملك الظاهر أبو سعيد) على النقود المضروبة بالقاهرة في الأعوام ٨٤٢ و٨٤٣ و٨٤٦هـ ودمشق في الأعوام ٨٤٥ و٨٤٧ و٨٤٨هـ، وحلب عام ٨٤٩هـ، كما نجد قولهم : (الملك الظاهر أبو سعيد) على النقود المضروبة بالقاهرة في الأعوام ٨٤٤ و٨٤٥ و٨٤٦هـ، وقولهم : (الملك الظاهر) على النقود المضروبة في حلب عام ٨٤٦هـ وطرابلس عام ٨٥١هـ. [٤٨]

ونستخلص ممَّا سبق الأسماء والألقاب والكنى التي ظهرت على النقود، وهي :

- السلطان الملك الظاهر أبو سعيد.
- الملك الظاهر أبو سعيد.
- السلطان الملك الظاهر.

دور ضرب وسك العملات والنقود:

يعدُّ دار ضرب النقود أو سكِّ العملات من الجهات الرسميَّة في الدولة،

وهي من أهمِّ المؤسسات في حياة المجتمعات المختلفة، وكانت هي الجهة الوحيدة التي تمتلك حقَّ إصدار مختلف أنواع العملات سواء أكانت ذهبية أم فضية أو نحاسية في دولة المماليك، وأيَّة جهة أخرى سواها لا تحمل أية صفة قانونية رسمية، بل يدخل ذلك ضمن نطاق عمليات التزييف التي تحاربها الدول عمومًا .

ومارست دار ضرب النُّقود في القاهرة دورها الريادي لسكّ العملات خلال فترة العصر المملوكي برمّته بين عامي (٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠م - ١٥١٧م)، وخلال عهد السلطان الظاهر برقوق (٧٨٤هـ - ٧٩١هـ/ ١٣٨٢م- ١٣٨٩م) تمّ إنشاء دارٍ لضرب العملات النحاسية من الفلوس في مدينة الإسكندرية . (٤٩)

وأدّت دار ضرب النقود إبان عهد سلاطين المماليك، وعهد الظاهر جقمق خدماتٍ جليلةً لا تقل شأنًا وأهمية عن تلك الخدمات التي يمكن أن تؤدِّيها المصارف المركزية في مختلف الدول في عصرنا الحاضر، كونها الجهة المسؤولة عن تجهيز النقود وسكِّها أو تصنيعها لسدِّ احتياجات الدولة عمومًا، وبالأخص الحكومية منها، كما أنّها كانت تؤدي مهمَّة أساسية في عملية استبدال النقود أو تجديدها، فهي تقوم باستبدال النقود القديمة أو المستهلكة، أو التي تمَّ إلغاؤها، وبطُل استعمالها أو تداولها ليتم استبدالها بأخرى جديدة، لتأمين البديل لها من تلك الإصدارات الجديدة، و تعدُّ أيضًا مخزنًا لكميات المعادن الثمينة سواء الذهب أم الفضَّة أو النحاس، وهي التي تحتفظ بها الدولة وتمثّل احتياطيًّا نقديًّا لها. (٥٠)

ويتمّ سكّ العملات من خلال ثلاث مراحل أساسية ، هي:

١. وجود خامات السكِّ.
٢. إعداد السبائك المناسبة .

٣. وجود قوالب السكِّ اللازمة .

وإذا أردنا الحديث عن **خامات السكّ** ، فإنها تتوفَّر عن طريق ثلاثة مصادر أساسية ، وهي:

١_ ما تحصل عليه الدولة من مناجم التعدين سواء عن طريق المعادن الخاصة بها، أو عن طريق شراء تلك المعادن الخام من مصادرها التعدينية المختلفة .

٢_ ما يتوفَّر للدولة من النقود التي يمكن أن يُعاد سكُّها سواء أكانت مزيفة– وتريد الدولة القضاء عليها– أو أنّ الدولة تريد إصلاحًا في نمط تلك السّكّة، أوعيارها وأوزانها وهذا ما كان ملحوظًا في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق، وإنَّ أيَّة دولة تحكم فهي تعمل على ترسيخ مبادئ وجودها وكيانها عن طريق ضرب العملات الجديدة حسب المواصفات التي تريدها.

٣– ما تحصل عليه دار الضرب من خامات السّكُّة عن طريق التجار أيضًا.(٥١)

وأمّا **إعداد سبائك النقود،** فإنّها تمرّ بخطوات تنقية دقيقة تكفل لها الجودة والاستمرارية في التعامل، واتّبع المختصون في دار الضرب طرائق علمية متعدِّدة لفصل المعادن الثمينة وتنقيتها من مختلف الشوائب لتغدو من المعيار المطلوب في دار الضرب، لكلّ من الذَّهب والفضَّة والنَّحاس طريقة خاصة في التنقية.

وكان من أبرز أعمال دار الضَّرب في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق إنتاج السّكَّة **ووجود قوالب السكّ اللازمة** ، والسِّكَّة من المصطلحات المرادفة للنقود، وهي مجموعة من القوالب المصنوعة من الحديد التي تُحفَر عليها نصوص النقود المراد كتابتها على الوجه، والأخرى على الوجه الثاني بشكل مقلوب، فتُختم على الدنانير أو الدراهم أو الفلوس المراد التعامل بها بين الناس،

وتُصنَّع السِّكك في دار الضَّرب في عاصمة السلطنة، ثم يتمُّ إرسالها إلى بقية المدن والأقاليم لاستخدامها في إنتاج النقود . (٥٢)

واستنادًا لما سبق ، كانت العملات المتداولة في مصر آنذاك هي : الدَّنانير الذَّهبية والدَّراهم الفضية والفلوس النُّحاسية، وأمَّا النقود فإنّها على ثلاثة أنواع ، وهي كما يلي :

١. الدّينار الهرجة، وهو الذهب الإسلامي الخالي من الغشِّ، وقد قلَّ في أيدي الناس بوجه عام .
٢. الدّينار الأفرنتيِّ أو الأفلوريُّ، الذي كان يتم إحضاره من بلاد الإفرنج، و كثُر حتى غدا نقدًا رائجًا، غير أنّ الناس قصّوه فخفَّ وزنه، وضرب كثيرٌ من الناس على شكله، وتسامحوا في أخذه فأصبح رائجًا بينهم، ووقع اختلافٌ كبيرٌ فيه، من حيث نقص الوزن أو العيار، وتغيّرت معاييره تبعًا لذلك .
٣. الدّراهم الظاهرية الجديدة، المضروب عليها اسم السلطان الملك الظاهر جقمق، وتكون الدراهم الظاهرية جيّدة، إذا بلغت نسبة الفضَّة فيها (٩٤,٥%)، ووزنها يتراوح بين (١،٤٦- ١،٨٩ غم).

سياسات الدولة في التسعير:

أدَّت سياسات الدولة في التسعير في كثير من الأحيان إلى حالات القلق الاقتصادي، نتيجة زيف النقود المتداولة بين الناس، بسبب الإكثار من عمليات ضرب الفلوس، وقد اُختُلف في تقديرها بالوزن، وأحيانًا يكون الرطل منها بستة دراهم، وأحيانًا أخرى باثني عشر درهمًا أو درهمين ونصف، وفي مختلف الأحوال أُرغم التجَّار والأهالي على التعامل بتلك النقود وفق القيمة التي تحدّدها الحكومة عمومًا، وهذا أجبر معظم الناس على إغلاق حوانيتهم خوفًا من بخس بضائعهم، وتترافق تلك الحالة مع ارتفاع الأسعار وقلَّة الخبز، وهذا

يؤدّي إلى تزاحم العامة من الناس على الحوانيت جريًا مع عادتهم في مثل ذلك. (٥٣)

وتتجلَّى سياسات الدَّولة في التسعير أيضًا بأساليب عدّة ، ومثال ذلك عندما " واجه السلطان الملك الظاهر جقمق أزمة الخبز الكبرى والانتفاضة الشعبية التي وقعت في عام (٨٥٣هـ/ ١٤٥٠م) ، فأمر بأن يُعزل المحتسب ، وأمر بالنداء لأن يتمَّ بيع كلِّ أردب قمح بدينار، وكان سعر القمح حينها نحو خمسمائة درهم للإردب، فلمَّا نزل من القلعة وأخذ يتحدَّث في الحسبة، وأرسل فتح شونته بساحل بولاق، وباع منها من غير تحجير وباع بالسعر المذكور".(٥٤)

ولم تذكر المصادر التاريخية أي شيء عمّا يشير إلى القيمة النقدية للنقود، ومستوى الأسعار في الدولة حتى عام ٨٤٧هـ/ ١٤٤٣- ١٤٤٤م، عندما تمَّت الإشارة إلى أنّ الأسعار كانت مرتفعة خلال ذلك العام، ممّا يعنى انخفاض القيمة الشّرائية عمومًا ، ويذكر العيني أنّ " سعر إردب القمح قد بلغ ثلاثمائة درهم فلوس (أي اثني عشر درهمًا فضة ونصفًا) ثمّ زاد في ارتفاعه ليصل إلى خمسمائة درهم فلوس (حوالي واحد وعشرين درهمًا فضة) " . (٥٥)

وكانت الأسعار تزداد ارتفاعًا وهذا الأمر أدّى إلى حدوث مجاعة وقحط عام في الدولة، وأعقبهما حدوث وباء شامل فيها ، فازدادت الأزمة، وأدَّت تلك الحالة لارتفاع الأسعار إلى مستوى عالٍ مؤدّية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود بشكل حاد وملحوظ ، وإن انخفضت تلك الأسعار قليلًا مع بداية السنة التي تلتها، في عام ٨٥٣هـ/ ١٤٤٩م، لكنَّها عادت للارتفاع من خلال تأثيرات الأزمة في شهر جمادى الآخرة/ أغسطس، وكان أثر ذلك واضحًا في انخفاض القيمة الشرائية للنقود، واستمرَّ ارتفاع الأسعار في أغلب الأشهر التالية، وكذا الحال خلال العام الذي يليه ٨٥٤هـ/ ١٤٥٠- ١٤٥١م، وبقيت تلك الأسعار المرتفعة في معدلها السابق نفسه، واستمرَّت حالة التذبذب أيضًا،

وكذلك عدم الاستقرار التي يعاني منها، وهذا ما أثّر القوة الشرائية وثباتها بصورة عامة . (٥٦)

ومع دخول عام ٨٥٥هـ/ ١٤٥١- ١٤٥٢م، استمرَّت القيمة الشرائية في معدلها السابق نفسه ، واستمرّ أيضًا ارتفاع الأسعار وفق المعدلات السابقة نفسها ، وتمَّ انخفاض طفيف في آخر العام ، وكان مقدِّمة لانخفاض كبير واضح، عاشته الأسعار في عام ٨٥٦هـ/ ١٤٥٢- ١٤٥٣م، وارتفعت خلاله القيمة الشرائية للنقود إلى مستويات أفضل، وتمّ ذلك نتيجة تحسُّن الظروف الطبيعية، وخصوصًا في نهر النيل وغزارة مائه، وتمّ ريّ مختلف الأراضي الزراعية، ووصل سعر أردب القمح إلى أربعمائة درهم فلوس (أي ستة عشر درهمًا ونصف فضّة)، ثم وصل إلى ثلاثمائة درهم فلوس (ثلاثة عشر درهمًا فضّيا وثلث تقريبًا)، وبيع الفول بثلاثمائة درهم فلوس للأردب، (أي باثني عشر درهمًا ونصف فضة)، وكذلك بيع الشعير بمائتين وأربعين درهمًا فلوسًا للأردب الواحد ، (أي عشرة دراهم فضة) وأقلّ من ذلك . (٥٧)

نستخلص ممّا سبق ما يلي :

شهدت أسعار الحبوب أو المواد الغذائية تذبذبًا شديدًا في عصر السلطان الملك الظاهر جقمق، نتيجة لفساد سلوك المماليك آنذاك، إضافة إلى انتشار الرشوة والبرطلة من أجل تقلُّد وظائف الدولة، ومعظم الوظائف كانت تُقلَّد لمن يقوم بالدَّفع أكثر، بغض النظر عن الكفاءة، وهذا ما جعل معظم الوظائف بيد أشخاص لا يمتلكون أيّة كفاءة ، وانعكس ذلك سلبًا في مجمل أوضاع الدَّولة وخصوصًا من الناحية الاقتصادية، ونتج عن تذبذب الأسعار آثاراً قاسيةُ على السكان في تأمين معيشتهم، ولم يكن للدولة أيّ دور بارز للحدّ من حالات ومظاهر اضطراب الأسعار، وأدَّت سياسة القمع التي كانت تمارسها أثرًا كبيرًا في الحدّ من الاحتجاجات على الغلاء من معظم النّاس .

ويتّضح انتشار تزييف النقود في دولة المماليك البرجية ، وخصوصًا في فترة حكم السلطان الملك الظاهر جقمق، وكذلك الطرائق والأساليب التي اتّبعها الأمراء وكبار رجال الدولة في عمليات تزييف النقود، التي شملت التلاعب بمعاييرها سواء من حيث أوزانها أو أحجامها أو عياراتها، وكذلك التلاعب بالأسعار بما ينسجم ومصالحهم الشخصية الخاصة، والمتمثَّل بسياسة السلطان وكبار رجال الدَّولة بضرب الفلوس النُّحاسية بكثرة ووفرة .

المبحث الثالث

أثر الأوضاع السياسية في عهد السلطان جقمق في الحياة الاقتصادية

تمكّنت الدولة المملوكية في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق من مدٍّ نفوذها السِّياسي إلى خارج السلطنة المملوكية في مصر إلى الأقاليم المجاورة، وفرضت دولة المماليك التزاماتٍ سياسيةً مؤدَّاها أنَّ دولة المماليك هي صاحبة السيادة الحقيقيّة والفعلية في تلك البلاد، وعليها العمل على إدامة سياستها في تلك البلاد كونها حامية المسلمين .

وشكَّلت تلك المكانة السياسية المرموقة التي بلغتها الدولة المملوكية في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق عبئًا اقتصاديًا كبيرًا على المماليك عمومًا، وكلَّفهم ذلك جهدًا كبيرًا وأموالًا طائلةً من أجل بقاء تلك الأقاليم ضمن السيادة المملوكية، ومن المعلوم أنّ النفوذ المملوكي لم يستطع أن يستتبَّ مباشرة في بلاد الشام بمجرد الانتهاء من حالة طرد المغول، وقيام المماليك باستنابة بعض الولاة عليها من المماليك وسواهم، وتطلَّب الأمر بعض الممارسات السياسية الحازمة لضرب المناوئين أو المعارضين للحكم المملوكي، وهذا ما أدَّى إلى تكاليف اقتصادية عالية ومرتفعة للمماليك. (٥٨)

واضطرَّ السلطان الملك الظاهر جقمق العملَ على توزيع الإقطاعات متّبعًا الممارسات السياسية لمن سبقوه من السلاطين، فقام بتقسيم الإقطاعات

على القادة العسكريين وأمرائهم، من أجل ضمان ولاء أولئك الأمراء المماليك ونواب الشام للدولة، لكن ما لبثت تلك الإقطاعات أن ازدادت نتيجة ازدياد عدد الأمراء الطموحين في الوصول إلى السلطة، وهذا ما يتطلّب إرضاء الأمراء للحدِّ من حالات تطلُّعاتهم عبر إقطاعات معيّنة، إضافة إلى الإقطاعات التي يتمُّ منحها من الدولة المملوكية لعدد من زعماء القبائل العربية مقابل إسهامهم في العمليات العسكرية لأجلها . (٥٩)

ووفقًا لتلك السياسات فإنَّ الدولة المملوكية وجدت نفسها بعيدة عن الإفادة من وارد تلك الإقطاعات –ولو بجزء قليل– وهي الإقطاعات التي كانت إيراداتها تذهب إلى المقطعين وحدهم، إضافة إلى أنَّ أولئك المقطعين يقومون باللجوء إلى توريث إقطاعاتهم، وأدَّى هذا الأمر إلى حرمان الخزينة المملوكية من أيّة موارد كثيرة، ومن هنا يمكن أن نعدَّ تلك الممارسات من جانب المقطعين مسؤولة إلى حدٍّ بعيد عن حالة الانحطاط الاقتصادي الذي تمَّ في الدولة المملوكية، إضافة إلى تدهور الحياة المعيشية والاجتماعية لحياة الفلاحين الذين كانوا ملزمين بالعمل قسرًا في حقل الإقطاعي من أجل أن يسدُّوا رمق حياتهم . (٦٠)

وعانت البلاد كثيرًا في ظلّ عصر المماليك الجراكسة، وخصوصًا في فترة حكم السلطان الملك الظاهر جقمق من جرّاء المنازعات والخلافات المستمرَّة بين مختلف طوائف المماليك وفرقهم، وهذا أوجد حالة من الرّعب والفزع وعدم الاستقرار عمومًا في البلاد نتيجة ما ينجم عن تلك المنازعات من حوادث واقتتال في الشوارع بصورة عامة، ورغم كثرة الاضطرابات والفتن والثورات التي تمَّت فإنّ السلطان الملك الظاهر جقمق كان يسعى دوما للعمل على حصر تلك المنازعات في دائرة داخلية بحتة ضيِّقة، وهذا ما منع أيّة قوّة خارجية من التّدخّل في الشؤون الخاصة بالبلاد أو الانتقاص من سيادة الدولة وشؤونها. (٦١)

ولعلّ من أخطر الأوضاع السياسية التي كان لها أثرها الواسع في الأوضاع السياسية في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق، حالة انتشار الرشاوى والجمع بين أكثر من وظيفة واحدة من شخص واحد، وكانت عمليّات الرشاوى أو بيع الوظائف تمثِّل نوعًا من الوسائل التي لجأ إليها سلاطين دولة المماليك الجراكسة ليتمّ ملء خزائن الدولة، إلى أن وصلت المبالغ التي بُذلت من أجل وظيفة القضاء توازي سبعة وثلاثين ألف دينار، وكانت ولاية شرطة القاهرة مقابل واحد وأربعين ألف دينار. (٦٢)

كما كانت الوظائف بيد أشخاص ليس لهم كفاءة أو جدارة، إذ يتم التَّعيين عن طريق الرشاوى أو البراطيل، وهي من حالات الفساد، وانتشر ذلك في معظم مناصب الدولة بمختلف مفاصلها سواء أكانت إدارية أم دينية أو عسكرية، وازدادت الضرائب، وكثرت المغارم والمصادرات بصورة عامة، وانتشر الفساد المالي والإداري وغيرهما نتيجة ذلك، ويظهر ذلك الانتشار الواسع للفساد والرشوة ضمن المجتمع في كلِّ أركانه، و تنحصر الوظائف الرسمية بمن يقوم بالدّفع أكثر من المال ليتمكَّن من الحصول على الوظيفة التي يرغب بها، إضافة لانتشار العديد من المآثم والجرائم الأخلاقية وغيرها داخل المجتمع المملوكي، وهذا ما كانت له آثاره السلبية في الحياة الاجتماعية برمّتها . (٦٣)

وكلُّ ذلك يأتي ضمن إطار فساد الإدارة، وقد أضحى البذل والرشوة من السمات الأساسية المميزة لعصر سلاطين المماليك الجراكسة، وغدت كلٌّ منها طريقًا وحيدًا للوصول إلى الوظائف المهمة في الدولة وتحقيق الغايات عبر الوسائل غير المشروعة، بعد اختفاء البحث عن الكفاءة والجدارة من أجل الوظائف، أمام حالة طوفان الأموال المبذولة التي تحقّق تلك الغايات، وهذا الأمر أدّى إلى ضياع الحقوق المالية وسواها في الدولة، وترتّب عليه انعكاسات اجتماعية وقيميّة مختلفة، أثّرت في المجتمع، وبالتالي أسهمت في تدهور الحالات المعيشية والاقتصادية والاجتماعية ويمكننا القول: السياسية

أيضًا نتيجة اتّباع تلك السياسات المختلفة المخلّة بالقيم والنزاهة والأخلاق لتردّي الأوضاع .

وبما أنَّنا أشرنا لظاهرة شراء الوظائف في العصر المملوكي، فقد أضحت وظيفة المحتسب أيضًا مثل مختلف الوظائف الأخرى، فهي تتاح لمن يقوم بالدَّفع أكثر من غيره، ويقدِّم مالًا أكثر من سواه، فغدا الغشُّ في البضائع والسلع أمرًا مشروعًا يجبي المحتسب الضرائب عليها، لتكون من ضمن عمله، ويقول المقريزي في ذلك:

" فالمحتسب بالقاهرة والمحتسب بمصر كلُّ ما يكسبه الباعة ممَّا تغشُّ به البضائع وما تغبن فيه الناس في البيع يُجبى منهم بضرائب مقررة لمحتسبي القاهرة ومصر وأعوانهما، فيصرفون ما يصير إليهم من هذا السحت في ملاذهم المنهى عنها ويؤدِّيان منه مَن استداناه من المال الذي دُفع رشوة عند ولايتهما ويؤخران منه بقية لمهاداة أتباع السلطان ليكونوا عونا لهما في بقائهما". (٦٤)

وأمَّا القضاة فلم يكن نوابهم الذين يبلغ عددهم نحو المائتين ليحتشموا من أخذ الرشوة وتقاضيها على الحكم مع ما يأتونهم من الرّشاوى – سواء القضاة أم كتَّابهم أو نوَّابهم – بما لم يسمع أحد بمثله فيمن سلف، وهم ينفقون ما يجمعونه من ذلك على ملذّاتهم، وما تهواه أنفسهم، ويعملون فيما يرضي أهواءهم، ولا يغرم أحد منهم شيئا للسلطنة، ويسعون في جهودهم لأخذ المال، ولو بغير وجه حقٍّ، وبصورة غير مشروعة وغير شرعيّة، ويدّعون أنّهم يعملون بأمر الله، وهذا افتراء على الله سبحانه عزَّ وجلَّ. وأمَّا الولاة، ومنهم والي القاهرة ووالي مصر وسواهما من سائر ولاة النواحي عمومًا، فإن كلّ ما يُسرق من الناس يأخذونه ويتقاضونه من السرّاق –إذا ظفروا به –ولا يأتون بسارق معه سرقة إلَّا أخذوها منه، وإذا لم تكن معه المسروقات، فإنّهم يلزمونه بالمال ثمّ يتركونه لسبيله. (٦٥)

وكان لسياسة المصادرات التي تتمُّ أثر عظيم في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية، فقد أسفرت تلك السياسات المتعلِّقة بالمصادرة – والتي كان السلطان الملك الظاهر جقمق يتَّبعها ضدّ الأمراء أو الموظفين– عن ضياع قسم كبير من معدنَي الذهب والفضة، وفُقدت نتيجة ذلك أموال كثيرة سواء من النقود الذهبية أم الفضية، وعمد أصحابها إلى إخفائها في أماكن لا يعلم بها أحدٌ سواهم، عند شعورهم بأنهم أصبحوا معرَّضين لحالات المصادرة لأموالهم من السلطان، ونتيجةً لشدة حالات التعذيب التي كانوا يتعرَّضون لها، فإنّ قسمًا كبيرًا وغير قليل منهم كانوا يفقدون حياتهم، وبذلك تذهب أموالهم التي قاموا بإخفائها ، وتضيع ولا أحد يعرف مكانها، بعد فقدانها وإخفائها . (٦٦)

ونتيجة لكلِّ تلك الظواهر السياسية السَّلبية، فقد ارتفعت الأسعار وانعدمت بالتالي الأقوات في أثناء الغلاء والمجاعة التي ضربت البلاد ، وسادت في مختلف أرجائها، وتتوالى حوادث أخرى وتتداعى، ولعلّ ما يزيد الطين بلة، أن ينعدم علف الحيوان بسبب ارتفاع الأسعار وأثمانها، وهذا ما يؤثِّر في نفوق أعداد كثيرة من الماشية كالأبقار أو حيوانات الزراعة وسواها، ولمَّا كانت تلك الحيوانات تمثّل قوَّة محرِّكة يُعوَّل عليها في ذلك العصر من أجل بناء الجسور أو سائر أعمال ضبط النهر، فتتوقّف أعمال صيانة الجسور أو أعمال الرَّيّ نتيجة موتها ، إضافة لتوقُّف الأعمال الزراعية أيضًا، وبالتالي تتوقّف سائر مصالح البلاد، وهذا ما يؤثّر سلبًا في الحياة العامة والحياة الاقتصادية بوجه خاص، ومن ذلك ما حدث في عام ٨٥٣هـ، فقد ماتت أعداد كثيرة من الأغنام والأبقار لعدم توفُّر علف خاص بالحيوانات ، وارتفعت أسعار تلك الحيوانات، وتعطّلت مختلف أعمال صيانة الجسور في كثير من النواحي، وأثَّر أيضًا في الحياة الاقتصاديّة بصورة عامة ضمن المجتمع . (٦٧)

كما تعرّضت البلاد في عام ٨٥٥هـ / ١٤٥١م "لموجة من الغلاء المفرط في مختلف أنواع المأكولات، ولا سيَّما اللحوم، رغم اتّساع الأراضي

بالرَّيّ ، واحتاجت الفلاحون إلى التقاوي والأبقار، وقد عزَّ وجود البقر حتى أبيع زوج البقر الهائل، بمائة وعشرين دينارًا، هذا مع كثرة الفقراء والمساكين، ممن افتقر في هذه السنين المتداولة بالغلاء والقحط، مع أنه تمفقر خلائق كثيرة ممن ليس له مروءة، وأمسك في هذه الأيام جماعة كثيرة من البيعة، ومعهم لحوم الدواب الميتة، ولحم الكلاب، يبيعونها للناس، وقد مكث هذا الأمر نحو الأربع سنين " . (٦٨)

وكان من نتائج ذلك بصورة عامة انعدام الثقة بين الناس، وأصبح أمر الحصول على المال من أبرز الأمور الحياتية، بغض النظر عن أيَّة وسيلة من الوسائل المتبعة من أجل أن يتمكَّن الناس من الحصول على المال ولا يهمّ سواء أكانت حلالًا أم حرامًا، ومن ذلك ما تمَّ في عام ٨٤٣هـ/ ١٤٣٩م، وفي السنة الأولى من حكم السلطان الملك الظاهر جقمق ، فقد وقعت حادثة شنيعة سيئة، ذكرها المقريزي ، وقال عنها :

"اتفقت بالقاهرة حادثة شنيعة، وهي أن بعض التجار تردد إليه قباني لوزن بضائعه مرارًا وسافر معه إلى الحجاز فعرف بكثرة ملازمته له كثيرًا من ماله وداخله الطمع بحيث عزم على أن يقتله ويأخذ ماله. ثم جاء إليه في الليل ومعه سكين ماضية قد أعدها لقتله وأخفاها بين ثيابه وقال:

قد وقع بيني وبين زوجتي مخاصمة وجئت لأبيت عندكم، فأقام يحادث عبيده طائفة من الليل وكان قد ورد إلى التاجر رجل مغربي من أصحابه وبات عنده فلما ناموا وهو يراقبهم حتى جن الليل دخل على التاجر وذبحه فانتبه من نومه وقد مضت السكين على حلقه ولم تَفْرِ وديجيه ودافعه عن نفسه ومر لينجو وهو يصيح فخرج البائس وذبح المغربي، وهو نائم فقتله، ومال على عبد صغير فذبحه أيضًا، فثار به، وهذا البائس يضربه بالسكين مرارا حتى مات، وقد قام التاجر ودماؤه تشخب حتى صعد سطح الدار وصاح بالجيران يغيثونه

فخرج إليه منهم طائفة، وإذا هم بهذا البائس قد خرج من بيت التاجر لينجو بنفسه، فقبضوا عليه وأخذوا منه السكين ". (٦٩)

إضافة إلى ذلك كلّه كان التنافس بين أفراد البيت المملوكي على السلطة، وهو ما كان من الأسباب الأساسية التي أدّت إلى ذبول تجارة دولة المماليك الجراكسة، وأدَّى إلى حالات الانقسامات التي تمَّت، وكان نتيجة ذلك وجود حالات التنافس بين أمراء المماليك من أجل مناصب الحكم أو السلطة، بعد أن عانت البلاد بصورة دائمة ومستمرّة من حالات المنازعات بين مختلف طوائف المماليك، وهذا ما أنتج حوادث اقتتال بالقلعة والطرقات وغيرهما، ممَّا أسهم في حالات عدم الاستقرار التي كانت منتشرة في البلاد، وقد عجز السلطان جقمق عن صدِّ تلك المنازعات أو الانقسامات التي تقع بين المماليك، وهي التي أسهمت وأثَّرت كثيرًا في الحياة السياسية الداخلية في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق . (٧٠)

وكان لسياسة تزييف النقود التي انتهجها السلطان جقمق ونوابه، وساروا عليها، أسوأ الأثر في حركة الأسواق الداخلية والحياة الاقتصادية بصورة عامة، والناس يمتنعون عن التعامل بها، ولا يتداولونها، وهذا ما يؤدِّي إلى حالة الكساد في الحركة التجارية الداخلية، وأسهم ارتفاع الأسعار في موجة تضخم جنونية، كادت تصل إلى حد إغلاق المحلات التجارية، وبالتالي شكَّلت تعطيلًا لحركة الأسواق، وأسهم بالتالي في حالة اقتصادية سلبية عمومًا، وكان له الأثر السيىء لدى التجار، وخصوصًا أصحاب المحلات التجارية الصغيرة التي تغلق محلاتهم. (٧١)

وكان للصيارفة دورهم ، ولهم أثر كبير أيضًا في تدهور النظام الاقتصادي إبان عهد السلطان الملك الظاهر جقمق، إذ أسهموا في تزييف النقود من أجل الحصول على الربح وتحقيق منفعة مادية عالية، ومن أساليب تزييف النقود التي اتّبعها الصيارفة كان تلاعبهم بالقيم النقدية، فقد رفعوا

الأسعار أو خفضوها وفق ما تقتضيه مصالحهم الشخصية الخاصة، وهذا كلُّه يتمُّ من أجل اكتساب المال، وبغية الحصول على الأرباح التجاريَّة العالية والمرتفعة . (٧٢)

واستفاد الصيارفة أيضًا من معظم حالات الاضطراب النقدي العديدة التي تمّت في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق، وانتشار النقود المزيفة، فقد نودي كثيرًا من أجل عدم التعامل بالنقود الزائفة أو عدم تداولها، وأن يحمل من تقع في يديه نقودٌ مزيفة إلى دار الضرب، ليصار إلى سكِّها من جديد، وهنا لجأ الصيارفة إلى إنقاص سعر سائر النقود الواردة إليهم سواء أكانت مزيّفة أم غير مزيَّفة، تحت حجج مختلفة، ومنها أنّ النقود قد نقُص ثمنها، لأنّها مزيّفة، وسيتمُّ تحويلها إلى دار الضرب، لإعادة إصدارها وتكون نقودًا جديدة خالية من حالات الزيف، ومطابقتها المعايير، فتمّ نهب أموال الناس بمثل تلك الطريقة، وعبر أساليب واضحة من الغشِّ والتحايل على الناس . (٧٣)

وأسهمت مختلف تلك السياسات إلى رواج النقود الأجنبية في دولة المماليك ، نتيجة لمختلف حالات الضعف والتدهور التي أصابت النقود الإسلامية، وهذا ما شجّع الجمهوريات الإيطالية على طرح نقودهم لتغدو سارية بكثرة في الأسواق الإسلامية، ولعلَّ من الأسباب التي ساعدت على ذلك الكفة التجارية الراجحة للأوروبيين، وهي التي استطاعت أن تسرّب الذَّهب والفضَّة، وأعادت سكَّه من جديد في دور السكِّ الأوروبية، فقاموا بسكّ النقود الأفرنتية، وفق النظام النقدي نفسه في مصر، من حيث الشكل المستدير والنقوش، ولكنّها تبدو بشكل دقيق جدًّا، وهذا ما ميّزها عن النقود الإسلامية التي كانت عاجزة عن تغطية الأسواق في حاجاتها المالية، وإن تمكّنت من ذلك، فإنها تفتقر إلى الجودة التي كانت تتمتَّع بها النقود الأجنبية، لأنها تلتزم بالمعايير الأساسية.(٧٤)

انتشار المصادرات والمغارم وغلاء الأطيان:

بالغت الدولة المملوكية الجركسية في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق في فرض مختلف المغارم والضرائب والمصادرات على العامة وخصوصًا على الفلاحين وأرباب المهن والصناعات لكثرة نفقاتها، ولم تكتفِ أيضًا بذلك بل إنّها عملت على زيادة أجرة الأراضي، كما أنَّ المقريزي يذكر أنَّ " نفقة المماليك السلطانية تبلغ في كلّ شهر ألف ألف ومئتي ألف درهم، سوى ما لهم من لحم وعلف لخيولهم وكسوة ". (٧٥)

وإضافة إلى ذلك، فإنَّ النفقات الكثيرة المختلفة التي تقوم بها الدولة في أيام الفتن والحروب أو النفقات التي تتمّ في حالات نفقات البذخ وسواها من قبل رجال الدولة، فهذا يمكن أن يعطي تفسيرًا لبيان سبب تلك الزيادة التي تمّت على أجور الأراضي بصورة عامة، وهم بحاجة أيضًا إلى بعض الإيرادات ليجعلوا منها غطاء لما يقومون به نتيجة نفقاتهم المتزايدة، فقد أصبح الفلَّاحون عاجزين عن دفع تلك الضرائب المتعددة والمرتفعة، كما أنَّهم قاموا بالهروب من قراهم تاركين الزراعة، وهذا ما أثر بصورة سلبية على الإنتاج الزراعي والأراضي عمومًا، وأدَّى إلى تخريب القرى، كما أنَّ أسعار الغلال ارتفعت ارتفاعًا شديدا وفاحشًا نتيجة لقلة ما يتمّ عرضه منها.

وكانت مبالغات السلاطين في تلك النفقات سمة من أبرز سمات العصر المملوكي الجركسيِّ على العموم، وبسبب تلك النفقات ، فإنَّهم قاموا بتأمين الغطاء اللازم لها عبر فرض كثيرٍ من الضرائب على الفلاحين وعامة الناس على حدّ سواء ، ولم يُستثن أحد من ذلك، وقام الاستادار بمصادرة أموال كثيرة وبأعداد ضخمة من أصحاب الأموال، كما لم يتم الاكتفاء بذلك بل إنَّهم صادروا أيضًا الماشية بمختلف أنواعها، وأُعيد بيعها مجدّدا للنَّاس بأسعار مرتفعة، وهذا ما أدّى إلى نشوء أزمات اقتصادية شديدة ومتعددة في مصر.(٧٦)

وتؤكِّد معظم المصادر التاريخية أنّ المماليك الجراكسة، قاموا بفرض المكوس والضرائب على كلِّ شئ في أرض مصر، وعلى مختلف مرافق الدولة ومختلف عروض التجارة والصناعة، ففرضوا الضرائب على الأموال المسقوفة والحوانيت والحمامات والأفران والطواحين والأسواق بكل مجالاتها وأنواعها ومصائد البحر ومختلف حالات إنتاج الفروج والمراعي والمغاني والأفراح ودار الضرب ودار العيار والمعادن المتعددة والغلال ونحوها، وصل بهم الأمر إلى أنهم قاموا بفرض ضريبة سنوية كان مقدارها دينارًا، ويتم فرضها على كلِّ إنسان في مصر، وإنَّ الدولة تقوم بمصادرة ثلث التركات الأهلية من الناس.(٧٧)

وبلغ حجم أموال المكوس التي كانت تُجبَى سنويًّا ما يزيد على ستمائة ألف دينار، وإنَّ رسوم ولاية مصر وحدها بلغت ما يعادل مئة ألف درهم، ويؤكد المقريزي أنَّ " ضرائب المكوس التي تُجبى في مصر (الفسطاط) في كل يوم تبلغ بعضًا وسبعين ألف درهم، ولم تكن تُصرف تلك الأموال في مصالح الدولة، وإنما تُصرف لخدمة السلطان وحاشيته وكبار رجال دولته ". (٧٨)

ولعلَّ من أبرز ضرائب المكوس التي كانت مفروضة على الحبوب والمواد الغذائية في مصر خلال عهد السلطان الظاهر، ما يلي :

١ـ **مكوس ساحل الغلة:** وكان ساحل الغلة من أشهر مراكز جباية المكوس في مصر، فقد كانت مختلف أنواع الحبوب لا تُباع إلا لديوان ساحل الغلَّة، الذي يقع في بولاق على نهر النيل، والذي تمتلكه الدولة، والديوان هو الذي يقوم بشراء الغلال من الفلاحين، ثم يقوم ببيعها للرعية والتجار بأسعار مرتفعة، ويقوم بفرض ضريبة على كل إردب يتم بيعه بمقدار درهمين للسلطان ونصف درهم آخر سمسرة، وقد عانى المصريون كثيرًا من شدة المكوس والمظالم التي يتمّ فرضها على غلالهم، وكانت المكوس التي تتم جبايتها في ساحل الغلة تبلغ ما يوازي أربعة آلاف ألف (أي أربعة

ملايين) وستمائة ألف درهم في السنة، وكان ساحل الغلة إقطاعًا لأربعمائة من الجند عدا الأمراء، وكان إقطاع كل جندي عمومًا يتراوح في جباياته بين ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف درهم في السنة، وأمَّا إقطاع الأمراء فهو بين عشرة آلاف إلى أربعين ألف درهم، وكان يشرف على تلك الجباية في مكوس ساحل الغلة ديوانٌ مفرد، ويعمل فيه ما يقارب ستين كاتبًا وثلاثين جنديًا .

٢_ **مكوس طرح الفراريج:** فقد كانت الدولة تقوم بشراء الفراريج (الدواجن) من السكان بصورة عامة، وتتحكّم ببيعها في مختلف أنحاء مصر بالسعر الذي تحدِّده، وكانت للفراريج ضمانات في سائر أنحاء مصر، وهذا ما ترك آثارًا شديدة لدى السكان .

٣_**مكوس المصائد:** كانت الدولة تفرض ضرائب المكوس على مصائد الأسماك أيضًا في سائر أنحاء مصر، وأنَّ الأسماك التي يتم اصطيادها وبيعها تُفرض عليها الضرائب ويُؤخذ عنها مكس، وكان للمصائد ديوان وله شهود وكتّاب، فقد كان الديوان يرسل موظفيه إلى مختلف المناطق التي يتمّ اصطياد الأسماك ضمنها في مصر، وذلك من مثل: خليج الإسكندرية و بحيرة الإسكندرية وثغر دمياط وثغر أسوان، وأنَّ الأسماك التي يتمُّ صيدها في نهر النيل تُحمل جميعها إلى دار السَّمك في القاهرة، لتُباع ويُؤخذ منها مكس السلطان .

٤_**مكوس قصب السكر ومعاصره:** وهي الضرائب التي كانت تُفرض على مزارعي قصب السكر وأرباب المعاصر، وتتمّ جباية أموال كثيرة نتيجة ذلك.

٥_**مكوس الملح** : وهي الضريبة التي كانت تُفرض على الملح المستخرج من الموانئ المصرية في البحر الأبيض المتوسط، فقد كان يُمنع أيُّ شخص

أن يأخذ الملح من الملَّاحات إلا بعد أن يتمَّ دفع ضريبة كغيرها.

٦-**مكوس الفاكهة:** وكانت قيمتها في العام ما يعادل ستة آلاف دينار تقريبًا، وهذا غير المال الذي يأخذه الكتَّاب والأعوان لأنفسهم . (٧٩)

سياسة الدولة تجاه المماليك الجلبان، وأثرها في الحياة الاقتصادية:

كان لزيادة أعداد المماليك الجلبان الأثر السلبي الواضح في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية في الدولة المملوكية بصورة عامة، وفي عهد السلطان الملك الظاهر جقمق على وجه الخصوص، وهناك عوامل عديدة ساعدت من أجل ازدياد أعداد موجات المماليك الجلبان في تلك المرحلة، وكان من بينها عوامل سياسية تمثَّلت بانهيار خانية مغول القبيلة الذهبية، وبعضها عوامل اقتصادية تمثَّلت بانتشار الطاعون الذي أودى بحياة كثير من سكانها، وهذا ما أثَّر أيضًا بصورة سلبية في الجانب الاقتصادي نتيجة ضعف التجارة وعدم ازدهارها. (٨٠)

واشتُهر المماليك الجلبان دون سواهم من الفرق المملوكية في عهد السلطان الظاهر جقمق بحبِّهم لأعمال السلب والنهب والاعتداءات واستغلال الآخرين لمصالحهم الشخصية، إضافة إلى سعيهم لإثارة الفتن والاضطرابات والاعتداء على الناس لتأصيل العادات القديمة في نفوسهم، ممّا سبّب حالة من الغضب والحقد عليهم، فاعتدوا على الأعراض دون أن يقوم أي سلطان أو أمير بالتصدّي لهم ، خشية انقلابهم عليه. (٨١)

وشكَّل المماليك الجلبان – نتيجة ذلك- عائقًا كبيرًا أمام الاستقرار السياسي والاقتصادي، لكثرة تمرّدهم ضدّ السلطان جقمق، وهم يطالبون بمستحقاتهم المالية وأُعطياتهم السنوية على مدار الأعوام، دون مراعاة الجوانب المالية السيئة التي حدثت في العصر الجركسي نتيجة الأوبئة والأمراض، وانخفاض النيل الذي كان سببًا في انخفاض دخل الخزينة المملوكية وتدنِّي

الواردات، نتيجة تقلص مساحات الأراضي الزراعية، إضافة إلى هجرة الفلاحين هربًا من تلك الأوبئة وحالات الطاعون حفاظًا على صحَّتهم، وتعدُّ ضرائب الأراضي الزراعية الممول الرئيس للخزينة المملوكية، وتسبَّب ذلك في نقص كبير في الخزينة المملوكية. (٨٢)

وكان استمرار الامتيازات المالية للمماليك الجلبان من دون التفكير في العواقب المستقبلية لتلك الإجراءات التعسفية، ولم يكن السلاطين يستطيعون الوقوف ضدَّ رغبات المماليك الجلبان لأسباب عديدة منها خوفهم المتزايد من أي انقلاب منهم ضدَّ السلاطين وبسبب حاجة السلاطين لخدماتهم أيضًا، فكانوا مصدر قلق وفي الوقت ذاته مصدر استقرار وأمان، ولذلك نرى تمادي قوة الجلبان، بالشكل الذي أنهك خزانة الدولة آنذاك، وبدّد مختلف مواردها الاقتصادية.

وتمخَّض عن ذلك كلِّه تأثر الأسواق والاقتصاد عمومًا بحركات التمرد والعصيان، وبمجرد نزول المماليك الجلبان إلى مدينة القاهرة، فهم يتجهون للأسواق لينهبوها، ويستولون على بضائع التجار من حوانيتهم المختلفة، ولذاك كان التجار يلجؤون لإخفاء بضائعهم نتيجة الاعتداءات، ويتمُّ إغلاق الأبواب التي تفصل بين أحياء المدينة ودروبها، وإذا استمرت الأحوال مدة أسبوعٍ، فإنَّ الناس يقاسون طوال ذلك أنواعًا من الجوع والفوضى والفزع، وتزداد أسعار المنتجات الغذائية، وهذا ما يؤثر سلبًا في الأسعار والأسواق والحياة الاقتصاديّة. (٨٣)

وانتشرت حركات التمرُّد التي قام بها المماليك الجلبان في الأماكن المختلفة للدولة، فكانت في الطرقات والحارات والدروب والأسواق المختلفة، واتَّسمت حركة الحياة الداخلية بالركود، كون ذلك قد شلَّ الحياة العامة، وهم يقومون بإيذاء الناس في معظم احتفالاتهم أو أثناء قيامهم بأشغالهم أو ممارستهم لعمليات البيع والشراء، إضافة إلى قيامهم بالسلب والنهب، وهذا ما

دفع الناس إلى الإقلاع عن ممارسة مختلف أعمالهم، وعمدوا إلى إغلاق دكاكينهم ومحلّاتهم والانصراف عن أعمالهم، ولعلَّ ما زاد من خطورة المماليك الجلبان عدم مواجهة الأمراء لهذه الأفعال بشكل حاسم ورادع، إذا كانوا يكتفون بالمراسيم التي تحرِّمهم النزول من القلعة لأيام عدَّة فقط دون أيَّة إجراءات حقيقيَّة ملموسة على الأرض، وما إلى ذلك من ممارسات يقوم بها المماليك الجلبان دون وجه حقّ وأعمال بعيدة عن القانون. (٨٤)

وتتالت تلك الاعتداءات، وساءت الأمور كثيرًا ، وسادت حالات فساد المماليك الجلبان، فكثر عبثهم ونهبهم للناس وسلبهم للممتلكات، وأخذوا يسرقون من الناس الحريم والأموال، ومثال ذلك ما تمَّ في عام ٨٤٢هـ/ ١٤٣٨م مع بداية سلطنة الملك الظاهر جقمق، فقد قام المماليك الجلبان بالاعتداء على النساء والصبيان، بسبب رسم السلطان بنزولهم من القلعة، فحصل على الناس تشويش كثير من جهتهم، وعاثوا فسادًا. (٨٥)

واعتدوا في عام ٨٤٩هـ/ ١٤٤٥م على النصارى الموجودين في حارة النصارى بقنطرة سنقر، لأخذ الخمور منها، فوثب عليهم الناس، واجتمع النصارى للدفاع عن بيوتهم وممتلكاتهم، ونزل من المماليك الجلبان جماعة أخرى دفاعًا عنهم، ووقع الاقتتال بين الطرفين، وتمَّ قتل ثلاثة من المماليك.(٨٦)

وإنّ أخطر تأثير لتلك الثورات التي قام المماليك الجلبان بها كان قد تمثَّل في أحوال الدولة الاقتصادية ونظام المعاملة بين الدولة وأصحاب الإقطاعات، فقد استغل المماليك موت كثير من المقطعين، فسعوا لنهب إقطاعاتهم، وغالوا جدًّا في هذا الأمر، وإذا عرفوا انقطاع أحد الأشخاص في بيته ولو لساعة واحدة، فإنهم يسارعون لأخذ إقطاعه في الحال حيًّا كان أو ميتًا، ولا يستثنون أحدًا، وبالتالي كانوا يأخذون الإقطاع في اليوم ليعيده صاحبه ويسترجعه في اليوم الذي يليه، ومن هنا قصد المماليك الجلبان إقطاعات

الأحياء، وهذا ما أربك أمور الدولة من الناحية الاقتصادية بصورة واضحة. (٨٧)

سياسة الدولة تجاه العربان وأثرها في الحياة الاقتصادية:

سبَّبت عوامل اقتصادية عديدة، الضرر الكبير لأفراد طبقات المجتمع المصري وغيرهم من سكان مصر، وخصوصًا العربان. فقد ساهم تدهور الحالة الاقتصادية التي عمّت البلاد المصرية في عصر السلطان الملك الظاهر جقمق، وسياسة الاحتكار التي انتهجها، مقتديًا بمن سبقوه من سلاطين المماليك الجراكسة عمومًا، إضافة إلى غلاء الأسعار وتعسُّف أمراء المماليك في تحديد أسعار المحاصيل الزراعية، واحتكارهم لبعض أصنافها، وكانت الأساليب البشعة التي اتَّبعها الكشَّاف والأمراء المماليك المكلفون بجمع الخراج من الأسباب التي أدّت إلى قيام العربان بثورات مضادة لحكم السلطان الملك الظاهر جقمق، وهذا ما أثَّر كثيرًا على تدّني الأوضاع الاقتصادية للبلاد في تلك الفترة. (٨٨)

ونتج عن ذلك خروج كثير من التجريدات العسكرية لردع العربان، وأسفر عنه فساد المزروعات وإنزال ألوان البلاء والظلم بالناس، وهو ما زاد من متاعبهم الاقتصادية، وتوقَّف جلب الغلال إلى الأسواق بالقاهرة، وصاحبه حدوث المجاعات الاقتصادية، ولعلّ ذلك ما زاد من وطأة الأحوال على الشعب في مصر. (٨٩)

وفي ظل تداعيات النظام الإقطاعي الذي كان سائدًا في عهد السلطان الظاهر جقمق، تأثَّرت الأوضاع الاقتصادية في مختلف طوائف العربان، ومعظم أولئك العربان عاشوا في الكفور خارج القرى المصرية، وهم يزرعون القليل من الحبوب، ويرعون المواشي المختلفة، بينما عاش زعماؤهم في القرى أو المدن الصغيرة كاحتياطي أمن للنظام العسكري المملوكي، وغدا هؤلاء العربان عنوانًا للشغب والإخلال بالأمن، وباتوا يمثِّلون خطرًا شبه دائم على قوافل التجارة التي تعبر. (٩٠)

أثر الأزمات الاقتصادية في الحياة العلمية في مصر في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق :

ظهر الأثر الأكبر لتلك الأزمات الاقتصادية في مختلف مناحي الحياة العلمية في مصر خلال عصر المماليك الجراكسة أثناء موت عدد من علماء ذلك العصر، وذلك ضمن الفترات التي ضربت فيها الأوبئةُ والطواعينُ البلادَ، وأظهرت دراسات وكتب التاريخ والتراجم تلك الفترة، وهي تبيِّن مقدار ذلك التأثير، فقد توفّى كثير من العلماء نتيجة وباء الطاعون، ومنهم: القاضي علم الدين [٩١] نائب قاضي قضاة المالكية، وهو الذي توفّى في عام (٨٤٢هـ/ ١٤٣٨م)، ومنهم أيضًا القاضي محمّد بن عبد الرحمن الزبيري[٩٢] في عام (٨٤٨هـ/ ١٤٤٤م)، وكثيرون آخرون ، وعمومًا يمكننا أن نشير أيضًا لابن سلطان الشافعي الصوفي[٩٣]، وعلاء الدين أبو الحسن الكرماني الشافعي[٩٤] شيخ خانقاه سعيد السعداء في عام (٨٥٣هـ/ ١٤٤٩م).

كما أثّرت الأزمات الاقتصادية أيضًا في تدهور حالة التدريس في المنشآت التعليمية، نتيجة أسباب كثيرة، منها انصراف المدرسين والفقهاء عن التدريس إلى وظائف أخرى، أو موت القائمين على عمليات التدريس بتلك المنشآت بوباء الطاعون أو غيره، ولعلّ من الأسباب أيضًا تولّي المناصب في تلك المنشآت ببذل المال، ونتيجة لذلك تولّى التدريس والتعليم من ليس أهلًا له، سواء أكان قليل العلم أم صغير سن، دون أن يفقه ما يقول في الغالب. [٩٥]

ويضاف إلى ما سبق، ما تعرَّض له أصحاب الرواتب من الشيوخ والمدرسين والطلاب لحالات قطع رواتبهم، وكان ذلك الإجراء نتيجة عوامل عدَّة أسهمت في حدوثه، ولعلَّ من ذلك : إدارة ناظر الوقف، أو نتيجة تعديه على ريع الوقف، أو عدم مطابقة شروط صرف رواتبهم لما اشترطه الواقف، أو نتيجة عدم استحقاق بعضهم لتلك الرواتب، ومن العوامل أيضًا رغبة عدد من

القائمين على أمور الدولة في توفير بعض الأموال لمواجهة الحالة الاقتصادية السيئة التي كانت تمرّ البلاد بها في تلك المرحلة من عمر الدولة . [٩٦]

ويمكننا أن نشير لما قام به قاضي قضاة الشافعية ولي الدين السفطي[٩٧] في عام (٨٥٤هـ/ ١٤٥٠م) بقطع معاليم (مرتبات) مجموعة كثيرة من الطلّاب الذين فُرضت لهم تلك الرواتب من الأوقاف التي تحت يده، وإنّه بالغ في أذى الفقهاء والعلماء، ومباشري الأوقاف بالضرب والحبس أو الترسيم.[٩٨]

ولعلّنا نخلص من كلّ ما سبق ذكره إلى أنّ تلك الاضطرابات الاقتصادية الناتجة عن سياسات الدولة المملوكيّة أثناء عهد السلطان الملك الظاهر جقمق، كانت لها أسباب عديدة منها:

التنافس بين أفراد البيت المملوكي على السلطة، وإخفاء التجّار بضائعهم نتيجة تمرّد المماليك، ومن العوامل أيضًا، خطف المماليك اللحوم والغلال، وهذا ما يؤدِّي لارتفاع سعرها، كما أنّ مهاجمة المماليك لخيول الطواحين أدّت إلى إغلاق غلق الطواحين، وهذا ما كان سببًا في قلّة الدقيق، وأدَّى إلى فقدان الخبز وارتفاع الأسعار، ويأتي من العوامل أيضًا احتكار بعض الأمراء لبعض السلع وتخزينها ثمَّ بيعها بأغلى الأثمان والأسعار، إضافة إلى حدوث الاقتتال بين العربان وانشغال أهل الدولة عنهم ، وقاموا بحرق القمح والشعير في القرى، وهذا ما جعل سعر القمح أيضًا يرتفع إلى ألف درهم، إضافة إلى أنَّ الناس قاموا بشراء القمح خوفًا من انعدامه، إضافة لتلك الحالة من الفوضى التي أحدثها المماليك الجلبان من اضطرابات وأحداث نهب وسلب واعتداءات، والتي أرهقت الدولة اقتصاديًّا بصورة عامة.

الخاتمة

بعد أن تبيَّنا في البحث مجموعة من الحقائق، يمكننا أن نذكر خلاصة لما ورد من تفاصيل بصورة عامة، لنتبيَّن الأوضاع الاقتصادية التي عاصرت فترة حكم السلطان الملك الظاهر جقمق، فقد كانت الفترة التي شهدت حكمه فترة استقرار رغم حالات الفتن والاضطرابات التي قام بها المماليك الجلبان، وبيَّن البحث الأوضاع الاقتصادية في الدولة المملوكية في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق، وحالة الزراعة والصناعة والتجارة في عهده، ولاحظنا فيه اهتمام السلطان بالزراعة وتنوع أدوات الري ووسائله مما جعلها مزدهرة في غالب الحالات رغم سوء الأحوال والأوضاع المعيشية للفلّاحين والعامة عمومًا وحالات انتشار الوباء كالطاعون وسواه، وتنوع الأراضي الزراعية، وأدّت عوامل متعددة لنشاط مجال الحركتين التجارية والصناعية، رغم ما يقوم به المماليك الجلبان الذين أسهموا في تدهور الحالة الاقتصادية نتيجة تجاهل السلطان في دولة المماليك عمومًا لأعمالهم وممارساتهم في السلب والنهب، وازدهرت مجموعة من الحرف الصناعية المتعددة زمن الملك الظاهر جقمق، كما سُكَّت نقود متعددة، وتمَّ تجديد بعضها، كما كانت الحال زمن كلّ سلطان، وانتشر في زمنه أيضًا تزييف النقود نتيجة عوامل كثيرة أسهمت في ذلك، وكان لهذا الأمر آثاره السلبية في الحياة الاقتصادية.

وعرفت فترة حكمه الدّنانير الذّهبية والدراهم الفضّيَّة والفلوس النحاسيّة، ويتمّ سكُّها في دار الضرب، عبر مراحل مختلفة، وبلغت الأسعار مستويات مرتفعة في غالب الحالات، ممَّا انعكس سلبًا، وأشعل حالات من الفوضى، وأثَّرت تلك الأوضاع في الحياة الاقتصادية، وقد فُرِضت الضرائب على مختلف المصالح بشتَّى أنواعها.

النّتائج

يمكننا أن نجمل أهم النتائج التي توصلنا إليها في البحث، وذلك على النحو الآتي:

- تأثّرت الزراعة تأثُّرًا واضحًا في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق، وذلك بسبب طبيعة النظام الإقطاعي المملوكي السائد في تلك الفترة، فقد بني هذا النظام ليكون مصدر الثروة الأساسية للمقطعين، وبالتالي فإنّ همَّهم محصور في تحقيق أكبر عائد للأرض الزراعية دون اهتمام منهم بأيّة وسائل لرعايتها أو تطويرها أو استصلاح البائر منها وتحسينه.
- عاش الفلّاح في عصر جقمق كما في كل عصور سلاطين المماليك الجراكسة مرتبطًا بالأرض التي يفلحها، ويفني حياته في خدمتها، وليس له من خيراتها إلا القليل، فلم يُمنَح منها أيَّ شيء، لأنّ أراضي مصر الزراعية، ظلّت نهبًا وسلبًا موزعًا بين السلاطين والأمراء ومماليكهم وأوقافهم، ولكن في بعض أقاليم الشرقية والبحيرة والمنيا تمتّع العربان بنصيب من ملكية الأرض، أمَّا الفلَّاحون فلم يكن لهم سوى العمل والسخرة ودفع الأموال وهم صاغرون دون أن ينالوا حقّهم.
- امتازت نقود عصره ونقود المماليك بشكل عام عن غيرها من نقود العالم الإسلامي عمومًا، ونقود مصر بصورة خاصة كونها مضطربة نتيجة بعض الظروف السياسية التي شهدها العصر، ولا سيما إذا تبيَّن أنَّ النقود المملوكية، كانت حقًّا شخصيًا للسلطان نفسه، وهي ترتبط بحالات قوّته أو ضعفه عمومًا، وتستمدّ منه بقاءها وتداولها أو زوالها، فهي نقود تتمتّع بالثقة والقبول بما أنَّ السلطان ما زال على عرشه، وإذا انتقل الحكم لغيره، لسبب ما، فإنّ تغييرات ستنالها، وربّما تتمّ عملية استبدالها عمومًا.
- كانت عمليتا البذل والرشوة من أبرز السمات التي ميَّزت فترة حكم سلاطين المماليك الجراكسة، وفترة حكمه ومثَّلتا الطريق الوحيد واللتان يمكن أن

توصلا إلى الوظائف المهمة في الدولة، بعد أن انعدمت حالات التعيين وفق مبدأ الكفاءة أو الجدارة، ولم يعد لهما وجود أمام حالة طغيان المال، الأمر ممّا أذهب الحقوق، وضاعت الحقوق المالية في الدولة بصورة عامة.

- اهتمَّ السلطان الملك الظاهر بالزراعة وتنوع أدوات الرّي ووسائله، وهذا ما جعلها مزدهرة في غالب الحالات، رغم ما كان يعانيه الفلاحون والعامة من سوء الأحوال والأوضاع المعيشية.
- أدّت بعض العوامل في عهده لنشاط الحركتين التجارية والصناعية رغم ما يقوم به المماليك الجلبان من ممارسات واعتداءات على الناس.
- أسهم المماليك الجلبان في عهده بتدهور الحالة الاقتصادية، لأنه تجاهل أعمالهم وممارساتهم في السلب والنهب والاعتداء خوفًا منهم، ومن انقلاب ضدّه.
- ازدهرت مجموعة من الحرف الصناعية المتعددة زمن الملك الظاهر جقمق.
- تمّ سكُّ نقود جديدة في زمنه، كحال كلّ سلطان، وعرفت فترة حكمه الدَّنانير الذَّهبية والدراهم الفضّيَّة والفلوس النحاسيّة، ويتمَّ سكَّها في دار الضرب عبر مراحل مختلفة.
- انتشرت في زمنه حالات مختلفة من تزييف النقود، نتيجة توفَّر عوامل كثيرة أسهمت في ذلك، وبالتالي كان لهذا الأمر آثاره السلبية في الحياة الاقتصادية بصورة عامة.
- بلغت الأسعار مستويات مرتفعة في عصر جقمق في غالب الحالات ، ممَّا انعكس سلبًا ، وأشعل حالات من الفوضى والاضطرابات ، كما أثَّرت تلك الأوضاع في الحياة الاقتصادية .
- فُرِضت ضرائب متعددة على مختلف المصالح في عهد جقمق.

المقترحات والتّوصيات:

يمكننا أن نذكر بعض المقترحات والتوصيات لتعميق البحث بدراسات أخرى تغنيه، ولعلّ من ذلك:

١_ ضرورة إجراء بحوث ودراسات عن كل مبحث من المباحث التي تضمَّنتها الدراسة الحالية لتسليط الضوء على أعمال السلطان الملك الظاهر جقمق، ولبحث تفاصيل الحياة الاقتصادية في عهده بصورة أكثر تفصيلًا لكل ما قام به السلطان الملك الظاهر جقمق بشيء من الدقَّة والشمولية.

٢_ تسليط الضوء على أبرز الحرف والصناعات العامة التي برزت في عهده .

٣_ التّركيز على الفهم الصَّحيح لأنواع الأراضي التي كانت سائدة في عصر السلطان الملك الظاهر جقمق في العصر المملوكيّ وما يختص بكل نوع منها والتي عرف منها ثلاثة عشر نوعا.

٤_ توجيه الأبحاث العلميَّة والتاريخية نحو سياسة السلطان الملك الظاهر جقمق في عملية التسعير، للإسهام في إظهار طبيعة الأحوال الاقتصادية التي سادت عصره، وحالات القلق الاقتصادي.

٥_ إعطاء دار ضرب النقود إبان عهد السلطان جقمق حقها من الدراسة التفصيلية لما قدمته من خدمات لا تقل شأنا وأهمية عن تلك الخدمات التي تؤديها المصارف المركزية في مختلف الدول في عصرنا الحاضر.

٦_ إجراء دراسة تربط بين دور سلاطين المماليك ومنهم السلطان جقمق في تزييف نقود دولتهم لجمع الثروات وبين سقوط حكمهم أو انتهاء دولة المماليك الجركسية بصورة عامة.

٧_ إجراء دراسات مقارنة بين فترة حكم السلطان الملك الظاهر جقمق والعهد السابق لحكمه عهد السلطان الأشرف برسباي، في الجانب الاقتصادى.

ملاحق البحث:

وفيما يلي نموذج لوجهي دينار من نوع الذهب، وهو الذي كان سائدًا في عهد السلطان الملك الظاهر جقمق ، ويظهر على وجهه الأول اسم الملك الظاهر جقمق، وأمَّا الوجه الآخر فقد كُتِبَ عليه محمَّد رسول الله:

المصدر: American Numismatic Society

الهوامش

١- مماليك مصر والشام: نقودهم- نقوشهم- مسكوكاتهم- ألقابهم- سلاطينهم ٦٤٨-٩٢٢هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م، شفيق مهدي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٢- طرخان، إبراهيم علي، مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ١٣٨٢/ ١٥١٧م، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص٢٨٠

٣- الحسيني، محمد باقر كاظم، الكنى والألقاب على نقود المماليك البحرية والبرجية في مصر والشام ٦٤٨ – ٩٢٢هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٦م، مجلة المورد، وزارة الثقافة والأعلام العراقية، مجلد 4، عدد 1، 1975م، ص 65.

٤- ابن تغري بردي، يوسف بن عبد الله الظاهري الحنفي أبو المحاسن، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، 1383هـ - 1963م، ج 14، ص 40.

٥- التاريخ الاقتصادي للدولة المملوكية ٦٤٨- ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م، مصطفى غازي مصطفى بدور، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، ص٩٢.

٦- النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، قاسم عبده قاسم، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٧٨م، ص٥١.

٧- ٧_الجرائم في مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة،عطية، حسن فرحان عبد الساتر، ٧٨٤ – ٩٢٣هـ / ٣٨٢ – ١٥١٧م، مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، ج٢، عدد٢٩، ط ٢٠١٠م. ص١٤٣٢.

٨- إغاثة الأمة بكشف الغمة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، تحقيق: الدكتور كرم حلمي فرحات، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط١، ٢٠٠٧م، ص١١٩.

٩- المصدر السابق نفسه، ص١٢٠.

١٠- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج١٥، ص٣٩٦.

١١- إغاثة الأمة، ص٤٥- ٤٦؛ و حوادث الدهور، ابن تغري بردي، ت: محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب ١٩٩٠م،ج٣، ص٤٥٨؛ وإنباء الهصر بأبناء العصر، ابن داود الصيرفي، تحقيق حسن حبشي صادر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ٢٠٠٨م. ص١٧

١٢- حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، ابن تغري بردي ج١، ت: محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، ١٩٩٠م، ص٢١٢- ٢٨٧- ٢٨٨ م ج٢، ص٣١٧- ٣١٨- ٣٣٣؛ والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج١٥، ص١٧٩.

١٣- حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، ج١، ص٢١٢- ٢٨٧- ٢٨٨ م ج٢، ص٣١٧- ٣١٨- ٣٣٣؛ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج١٥، ص١٧٩.

١٤- حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، ج١، ص٢٢١.

١٥- أثر الواقع الاقتصادي على حياة الفلاح المصري في عهد المماليك البرجية (٧٨٤- ٩٢٣هـ)، جواد كاظم عودة، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، ع١، ٢٠١٩م، ص٨٩- ٩٠.

١٦- آخرة المماليك، ابن زنبل الرمال، تحقيق: عبد المنعم عامر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٩٨م، ص٧١.

١٧- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٢٢م، ج٣، ص٥١٦.

١٨- التاريخ الاقتصادي للدولة المملوكية ٦٤٨- ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م، ص٢٧٣.

١٩- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج٣، ص٥١٧- ٥١٩؛ والمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج١، ص١٨٨.

٢٠- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج٣، ص٥١٧- ٥١٩؛ والمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج١، ص١٨٨.

٢١- المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، سعيد عبد الفتاح عاشور، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، ط٢، ١٩٩٢م، ص٥٧- ٥٨.

٢٢- النشاط البحري لدولة المماليك في البحر المتوسط ٦٩٠- ٩٢٣هـ/ ١٢٩١- ١٥١٧م، محمود خالد السخني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بجامعة دمشق، ٢٠١٢م، ص٦٩.

٢٣- بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن اياس، ت: محمد مصطفى، الهيئة المصرية للكتاب، ط١، ١٩٨٤م، ج٤، ص١٦٣- ١٩٦.

٢٤- التنظيمات العسكرية والفنّ الحربي عند المماليك (٦٤٨- ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م)، محمد راجح نصر الله، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بيروت العربية، ٢٠١٦م، ص١٢٤- ١٤٩- ١٥١.

٢٥- النشاط التجاري في البحر الأحمر في عصر المماليك الجراكسة(٧٨٤- ٩٢٢هـ/ ١٣٨٢- ١٥١٦م)، أحمد حامد موسى، مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، ع ٢٠، ٢٠٠٦م، ص٢٤٥.
٢٦- عامة القاهرة في عصر سلاطين المماليك، علاء طه رزق، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٤٢.
٢٧- أحوال مصر العامة في عصر المماليك البرجية (٧٨٤- ٩٢٣هـ/ ١٣٨٢- ١٥١٧م)، أحمد ماجد الجبوري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة آل البيت، ٢٠١٥م،ص٧٩.
٢٨- الدولة المملوكية التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري، أنطوان خليل ضومط، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ص١٧٢- ١٧٣، نقلًا عن: أحوال مصر العامة في عصر المماليك البرجية،ص٧٩- ٨٠.
٢٩- أحوال مصر العامة في عصر المماليك البرجية، ص٨٥_ ٨٦.
٣٠- المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، سعيد عبد الفتاح عاشور، دار النهضة العربية، القاهرة_ مصر، ط٢، ١٩٩٢م، ص٤٣.
٣١- النظام النقدي المملوكي: دراسة تاريخية حضارية، محمود بن محمد بن علي النجيدي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٩٩٣م، ص١٨- ١٩.
٣٢- مسكوكات الثوار ضد الدولة المملوكية في بلاد الشام، أحمد محمد دسوقي أبو حشيش، كتاب المؤتمر الدولي الحادي والعشرين للاتحاد العام للآثاريين العرب: دراسات في آثار الوطن العربي، الاتحاد العام للآثاريين العرب، ٢٠١٨م، ص٣٢٧.
٣٣- دراسة لبعض الألقاب على النقود المملوكية ودلالتها، سهام محمد المهدي، أعمال المؤتمر الخامس عشر للاتحاد العام للآثاريين العرب: دراسات في آثار الوطن العربي، م٢، ٢٠١٢م، ص١٣٣٤.
٣٤- النظام النقدي ودار ضرب المسكوكات في مصر زمن سلاطين المماليك (٦٤٨ – ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ – ١٥١٧ م)، نجوان أحمد سعيد، حوليات آداب عين شمس، مجلد ٤٤، ٢٠١٦م، ص٤١٤.
٣٥- حركات التمرد والعصيان في عصر دولة المماليك الشراكسة (٧٨٤- ٩٢٣هـ/ ١٣٨٢- ١٥١٧م)، خالد إبراهيم الرشيدي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٧م، ص١٤٣.

٣٦- السلوك لمعرفة دولة الملوك، المقريزي، أحمد بن علي بن عبدالقادر، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١ ، ١٩٩٧م، ج٤، ص١١٩٠؛ مماليك مصر والشام نقودهم نقوشهم ومسكوكاتهم وألقابهم وسلاطينهم، مهدي، شفيق، الدارالعربية للموسوعات، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ص١٩٦.

٣٧- زيف النقود في عصر دولة المماليك البرجية (٧٨٤- ٩٢٣هـ/ ١٣٨٢- ١٥١٧م)، كريم عبد الله النوايسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، ٢٠٠٥م، ص٧٦.

٣٨- زيف النقود في عصر دولة المماليك البرجية، ص٥٣.

٣٩- زيف النقود في عصر دولة المماليك البرجية، ص٨١.

٤٠- النظام النقدي المملوكي: دراسة تاريخية حضارية، ص٥٤٢.

٤١- الكنى والألقاب على نقود المماليك البحرية والبرجية في مصر والشام ٦٤٨ – ٩٢٢هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٦م، ص٥٦.

٤٢- النظام النقدي ودار ضرب المسكوكات في مصر زمن سلاطين المماليك، ص٤٢١.

٤٣- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج١٤، ص٤٠.

٤٤- نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، الصيرفي، الخطيب الجوهري، ت: حسن حبشي، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧١م، ج٢، ص٤١٠.

٤٥- السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص٣٠٨.

٤٦- الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، سعيد عبد الفتاح عاشور، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٦م، ص٣١٦.

٤٧- النظام النقدي المملوكي: دراسة تاريخية حضارية، محمود بن محمد بن علي النجيدي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٩٩٣م.

٤٨- الكنى والألقاب على نقود المماليك البحرية والبرجية في مصر والشام، ص٦٦.

٤٩- النقود العربية: ماضيها وحاضرها، عبد الرحمن فهمي محمد، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ط١، ١٩٦٤م، ص١٠٧.

٥٠- النظام النقدي المملوكي: دراسة تاريخية حضارية، ص٥٤٢.

٥١- دار السكة: نشأتها، أعمالها، إدارتها، ضيف الله يحيى الزهراني، الدارة، دارة الملك عبد العزيز، مجلد 20، ع٢، ١٩٩٤م، ص١٤- ١٥.

٥٢- الدرهم الإسلامي، ناصر السيد محمود النقشبندي، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط١، ١٩٦٩م، ص٨؛ والدينار الإسلامي في المتحف العراقي، ناصر السيد محمود النقشبندي، مطبعة الرابطة، بغداد، ط١، ١٩٥٣م، ص١٦.

٥٣- المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، سعيد عبد الفتاح عاشور، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، ط٢، ١٩٩٢م، ص٩٩.

٥٤- انتفاضات الخبز في مصر إبان عصر سلاطين المماليك الجراكسة: دراسة تحليلية، إيمان مصطفى عبد العظيم، مجلة وقائع تاريخية، مركز البحوث والدراسات التاريخية بجامعة القاهرة،ع٣٤،٢٠٢١م، ص١٨٢.

٥٥- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تأليف بدر الدين محمود العيني ، تحقيق الدكتور محمد أمين ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ٢٠٠٩، ص٤٨٤ .

٥٦- حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، ج٢، ص٤٧- ٥٢؛ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج١٥، ص٣٩٦؛ والنظام النقدي المملوكي: دراسة تاريخية حضارية، ص٤٤١- ٤٤٢.

٥٧- حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، ج٢، ص٤٧- ٥٢؛ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج١٥، ص٣٩٦؛ والتبر المسبوك في ذيل السلوك، ص٣٨١- ٣٨٢؛ والنظام النقدي المملوكي: دراسة تاريخية حضارية، ص٤٤١- ٤٤٢.

٥٨- أحوال العامة في مصر في عصر المماليك البرجية (٧٨٤- ٩٢٣هـ/ ١٣٨٢- ١٥١٧م)، أحمد ماجد الجبوري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٥م، ص٢٠.

٥٩- مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، عبد العزيز الدوري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م، ص٨٤- ٨٥.

٦٠- أحوال العامة في مصر في عصر المماليك البرجية، ص٢٠.

٦١- العصر المملوكي في مصر والشام،عاشور، سعيد عبدالفتاح، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢م، ص١٥٩- ١٦٠.

٦٢- بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج٤، ص٣٣٠ وج٥، ص٢٦- ٢٧.

٦٣- التاريخ الاقتصادي للدولة المملوكية ٦٤٨- ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م، ص٢٧٤.

٦٤- السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٦، ص٤٣٢.
٦٥- المرجع السابق نفسه .. ج٦ ، ص ٤٣٢.
٦٦- تدهور النظام النقدي في مصر وأثره في رواج النقود الأجنبية خلال النصف الأول من القرن التاسع الهجري/ النصف الأول من القرن الخامس عشر الميلادي، رغيد كمر مجيد، مجلة الآداب بجامعة بغداد، عدد 121، ٢٠١٧م، ص٢٨٦.
٦٧- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج١٥، ص٤٠٢.
٦٨- المصدر السابق نفسه، ج١٥، ص٤٣٦.
٦٩- المماليك الجلبان ودورهم في الأوضاع الداخلية للدولة المملوكية، ص٢٧٩.
٧٠- تجارة الرقيق في عصر دولة سلاطين المماليك الجراكسة (٧٨٤- ٩٢٣هـ/ ١٣٨٢- ١٥١٧م)، محمد صالح العواد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٩م، ص١٠٤.
٧١- زيف النقود في عصر دولة المماليك البرجية، ص٨٣.
٧٢- السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٦، ص٣٧٩- ٣٨٠.
٧٣- السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٦، ص٣٧٩- ٣٨٠.
٧٤- تدهور النظام النقدي في مصر وأثره في رواج النقود الأجنبية، ص٢٨٩- ٢٩٠.
٧٥- السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٤، ص٢٨.
٧٦- التاريخ الاقتصادي للدولة المملوكية ٦٤٨- ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م، مصطفى غازي مصطفى بدور، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، ص٢٧٧.
٧٧- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ج٣، ص٥٣٨؛ والسلوك في معرفة دول الملوك ج١، ص٣٠٤- ٣٠٥.
٧٨- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج١٣، ص١٠٨.
٧٩- أسعار الحبوب والمواد الغذائية في مصر خلال عصر المماليك البرجية (٧٨٤ هـ / ١٣٨٢ م – ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م)، عيسى محمود العزام، مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة، ع١٧، ٢٠١٤م، ص٦- ٧.
٨٠- السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٧، ص٤٤٧.
٨١- المماليك الجلبان ودورهم في الأوضاع الداخلية للدولة المملوكية، ص٢٨٠.

٨٢- النجوم الزاهرة ج١٦، ص١٤١؛ وبدائع الزهور ج٤، ص١٧٧- ١٧٨؛ والنيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ص١٢٩- ١٣٨.

٨٣- حركات التمرد والعصيان في عصر دولة المماليك الشراكسة (٧٨٤- ٩٢٣هـ/ ١٣٨٢- ١٥١٧م)، ص١٣٧.

٨٤- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج١٢، ص١٨٩؛ وتجارة الرقيق في عصر دولة سلاطين المماليك الجراكسة، ص١٠٧.

٨٥- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، بدر الدين محمود العيني، تحقيق: الدكتور محمد أمين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ٢٠٠٩، ج٥، ص١٠٠.

٨٦- نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، ج٤، ص٣٢٦؛ وحوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، ج١، ص١٢٣.

٨٧- حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، ج٢، ص٣٣٤- ٣٣٧.

٨٨- العربان في مصر بين الاعتداء والولاء زمن المماليك الجراكسة، إيمان مصطفى عبدالعظيم، حوليات آداب عين شمس، ط٢، ٢٠١٢م، ص٤٥١.

٨٩- المرجع السابق نفسه ،ص٤٥٢.

٩٠- السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٤، ص٣٩٤؛ بدائع الزهور، ج٤، ص٢٠- ٩٣.

٩١- هو أحمد بن محمّد بن محمّد بن محمّد بن محمّد القاضي علم الدين بن القاضي تاج الدين ابن القاضي علم الدين بن القاضي كمال الدين بن القاضي برهان الدين الأخناتي – المالكي –، مات في ليلة الأربعاء خامس عشر من رمضان مطعونا وكان من أعيان نواب القاضي المالكي ورام ولاية القضاء فلم يتفق له، وكان ضعفه عقب وفاة البساطي، واستقر ابن التنسي وقد ثقل هو في الضعف، ومولده قبيل التسعين فجاز الخمسين، وكان يتعانى الأدب ويتولع بالنظم، وصحب تقى الدين ابن حجة مدة. **(انظر**: إنباء الغمر بأبناء العمر، ج٤، ص١٢٢)

٩٢- هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الناصر بن هبة الله بن عبد الرحمن الصدر بن التقي الزبيري المحلي الأصل القاهري الشافعي سبط الجمال عبد الله بن العلاء التركماني الحنفي، أمه صالحة والماضي أبوه. ولد سنة اثنتين وثمانين وسبعمائة تقريبا وحفظ القرآن وغيره واشتغل قليلا وفضل وسمع على الفرسيسي وأمه صالحة وغيرهما، وناب في القضاء وحدث وسمع منه الفضلاء، وكان لطيفا حسن

العشرة كثير الأدب. مات مطعونا مبطونا في يوم تاسوعاء سنة ثمانى وأربعين بعد مرض طويل ودفن بتربة بني جماعة. (**انظر**: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج٨، ص٣٨).

٩٣- هو محمد بن عبد الرحمن بن عيسى بن سلطان الشمس أو ناصر الدين أبو الفيض الغز ثم القاهري الشافعي الصوفي القادري الماضي أبوه ويعرف بابن سلطان. ولد قبل سنة ستين وسبعمائة تقريبا وقول ولده أنه في المحرم سنة ثمانى وسبعين غلط بغزة ونشأ بها في كنفه فقرأ عليه القرآن وصلى به في بيتهم وهو ابن سبع والناس خلفه من وراء ستر فكان كل ليلة يقرأ بحزبين ونصف جمعا للسبعة ولم يجتمع به أحد من الناس قبل طلوع لحيته ودرس الفقه عليه وكذا أخذ عنه النحو، ثم ارتحل إلى القاهرة في سنة ثمانى وسبعين وأقام بها مدة سنين فأخذ عن ابن البلقيني وسمع على ابن الملقن والأبناسي والعراقي ثم عاد لبلده، وتكرر دخوله القاهرة، وعظم شأنه عند الملوك وأرباب الدولة وقبلت شفاعاته وامتثلت أوامره وزاره السلطان فمن دونه، ولم يزل في ازدياد من الجلالة حتى مات مطعونا في يوم الأحد سادس عشري صفر سنة ثلاثة وخمسين عن أزيد من تسعين سنة ممتعا بحواسه وصلى عليه جمع تقدمهم العلم البلقيني الشافعي بجامع الأزهر ثم دفن بالقرب من الصوفيين.(**انظر**: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج٧، ص٢٩٨- ٢٩٩).

٩٤- هو علاء الدين أبو الحسن علي الكرماني الشافعي، قدم من كرمان إلى دمشق، ثم تحول إلى القاهرة وصار بها شيخ الشيوخ بالبساطمية، واشتهر بمزيد الفضيلة فاستقر به الظاهر جقمق بسفارة الشيخ على العجمي المحتسب في مشيخة سعيد السعداء بعد عزل أبي الفتح بن القاياتي،وتوفى الشيخ الإمام العالم علاء الدين على الكرماني الشافعي، شيخ خانقاة سعيد السعداء، في يوم الخميس ثاني صفر بالطاعون، وكان دينا فقيها صالحا فاضلًا علامة.(**انظر**: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج١٥، ص٥٣٥؛ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج٦، ص٥٧؛ نظم العقيان، ج١، ص١٣١).

٩٥- أثر الأزمات الاقتصادية على العلماء والطلاب في مصر خلال عصر دولة المماليك

الجراكسة ٧٨٣ – ٩٢٣ هـ / ١٣٨٢ – ١٥١٧م، عبد الشافي أحمد محمد هيكل، مجلة كلية الآداب بجامعة بنها، عدد ٣٨، ج٢، ٢٠١٤م، ص١٣٢٣.

٩٦- أثر الأزمات الاقتصادية على العلماء والطلاب في مصر خلال عصر دولة المماليك الجراكسة، ص١٣٠٧.

٩٧- هو محمَّد بن أحمد بن يوسف بن حجاج، قاضي القضاة ولي الدين السفطي الشافعي. ولد سنة ست وتسعين وسبعمائة. وأخذ الفقه عن الجلال البلقيني، والبرهان البيجوري، والنحو عن الشطنوفي. ولازم العز بن جماعة، والعلاء البخاري. وولي مشيخة الجمالية عن نور الدين علي بن الشيخ ولي الدين العراقي. ثم ولي قضاء القضاة بالديار المصرية، ثم عزل وأهين. مات في ذي الحجة سنة أربع وخمسين وثمانمائة. (انظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان، ص١٣٩).

٩٨- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج١٥، ص٥٥٦- ٥٥٧.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن إياس، محمد بن أحمد، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٨٤م.
- ابن تغري بردي حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور ، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين، صادر عن عالم الكتب لعام ١٤١٠هـ /١٩٩٠م.
- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، ط١، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ط 1389هـ/1969م.
- ابن داود الصيرفي إنباء الهصر بأبناء العصر، تحقيق حسن حبشي صادر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ٢٠٠٨م .
- أبو حشيش، أحمد محمد دسوقي، مسكوكات الثوار ضد الدولة المملوكية في بلاد الشام، كتاب المؤتمر الدولي الحادي والعشرين للاتحاد العام للآثاريين العرب: دراسات في آثار الوطن العربي، الاتحاد العام للآثاريين العرب، مجلد 21، عدد 21، ط 2018م.
- بدور، مصطفى غازي مصطفى، التاريخ الاقتصادي للدولة المملوكية ٦٤٨- ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.
- الجبوري، أحمد ماجد، أحوال العامة في مصر في عصر المماليك البرجية (٧٨٤- ٩٢٣هـ/ ١٣٨٢- ١٥١٧م)، رسالة ماجستير غير

منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٥م.

- الحسيني، محمد باقر كاظم، الكنى والألقاب على نقود المماليك البحرية والبرجية في مصر والشام ٦٤٨ – ٩٢٢هـ/ ١٢٥٠– ١٥١٦م، مجلة المورد، وزارة الثقافة والاعلام العراقية، مجلد ٤، عدد١، ١٩٧٥م.
- حميدي، فتحي سالم؛ وبخيت، فايز علي، المماليك الجلبان ودورهم في الأوضاع الداخلية للدولة المملوكية (٦٧٨– ٩٢٢هـ/ ١٢٧٩– ١٥١٦م)، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية بجامعة الموصل، مجلد 8، عدد٤، ٢٠٠٩م.
- الدوري، عبد العزيز، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
- رزق، علاء طه، عامة القاهرة في عصر سلاطين المماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط ٢٠٠٣م.
- الرشيدي، خالد إبراهيم، حركات التمرد والعصيان في عصر دولة المماليك الشراكسة (٧٨٤– ٩٢٣هـ/ ١٣٨٢– ١٥١٧م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، الأردن، ط ٢٠١٧م.
- الرمال، ابن زنبل، آخرة المماليك، تحقيق: عبد المنعم عامر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٩٨م.
- زامباور، معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، تحقيق: زكي محمد حسن بك وحسن أحمد محمود، دار الرائد العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

- الزهراني، ضيف الله يحيى، دار السكة: نشأتها، أعمالها، إدارتها، الدارة، دارة الملك عبد العزيز، مجلد٢٠، عدد٢، ط ١٩٩٤م.
- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ج٣.
- السخاوي، محمد عبدالرحمن، التبر المسبوك في ذيل السلوك،دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٢
- السخني،محمود خالد، النشاط البحري لدولة المماليك في البحر المتوسط ٦٩٠- ٩٢٣هـ/ ١٢٩١- ١٥١٧م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بجامعة دمشق، ط٢٠١٢ م.
- سعيد، نجوان أحمد، النظام النقدي ودار ضرب المسكوكات في مصر زمن سلاطين المماليك (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)، حوليات آداب عين شمس، مجلد٤٤، ٢٠١٦م.
- سليمان، رغيد كمر مجيد، تدهور النظام النقدي في مصر وأثره في رواج النقود الأجنبية خلال النصف الأول من القرن التاسع الهجري/ النصف الأول من القرن الخامس عشر الميلادي، مجلة الآداب بجامعة بغداد، عدد١٢١، ٢٠١٧م.
- السيوطي، جلال الدين، نظم العقيان في أعيان الأعيان، تحقيق: فيليب حتي، المكتبة العلمية، بيروت، ط١٩٢٧م.
- الصيرفي، الخطيب الجوهري، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق: حسن حبشي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ط١٩٧١م.
- ضومط، أنطوان خليل، الدولة المملوكية: التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

- طرخان، إبراهيم علي، مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ١٣٨٢-١٥١٧م، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح، الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٦م.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، ط٢، ١٩٩٢م.
- عباس، إحسان، تاريخ بلاد الشام في عصر المماليك ٦٤٨-٩٢٣هـ /١٢٥٠-١٥١٧م، عمان، ط١،عام م١٩٩٨م
- عبد العظيم، إيمان مصطفى، العربان في مصر بين الاعتداء والولاء زمن المماليك الجراكسة (٧٨٤- ٩٢٣هـ/١٣٨٢- ١٥١٧م)، حوليات آداب عين شمس، مجلد ٤٠، ط ٢٠١٢م.
- عبد العظيم، إيمان مصطفى، انتفاضات الخبز في مصر إبان عصر سلاطين المماليك الجراكسة: دراسة تحليلية، مجلة وقائع تاريخية، مركز البحوث والدراسات التاريخية بجامعة القاهرة، عدد ٣٤، ط ٢٠٢١م.
- العزام، عيسى محمود، أسعار الحبوب والمواد الغذائية في مصر خلال عصر المماليك البرجية (٧٨٤ هـ/ ١٣٨٢م - ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م)، مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة، عدد١٧، ط ٢٠١٤م.
- عطية، حسن فرحان عبد الساتر، الجرائم في مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ٧٨٤ - ٩٢٣هـ / ٣٨٢ - ١٥١٧م، مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، ج٢، عدد٢٩، ط ٢٠١٠م.
- العواد، محمد صالح، تجارة الرقيق في عصر دولة سلاطين المماليك الجراكسة (٧٨٤- ٩٢٣هـ/ ١٣٨٢- ١٥١٧م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، الأردن، ط ٢٠١٩م.

- عودة، جواد كاظم، أثر الواقع الاقتصادي على حياة الفلاح المصري في عهد المماليك البرجية (٧٨٤- ٩٢٣هـ)، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، عدد١، ط ٢٠١٩م.
- العيني، بدر الدين محمود، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق: الدكتور محمد أمين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط ٢٠٠٩م.
- فليح مناهل فخر الدين، التعليم في ظل دولة المماليك ، بحث منشور في مجلة آداب الرافدين العدد ١٠، تاريخ الإصدار ١مارس ١٩٧٩م، ص٣٨٣.
- قاسم، قاسم عبده النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٧٨م.
- القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٢٢م.
- محمد، عبد الرحمن فهمي، النقود العربية ماضيها وحاضرها، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ط١، ١٩٦٤م.
- المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٩٩٧م.
- المقريزي، تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق: الدكتور كرم حلمي فرحات، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط١، ٢٠٠٧م.
- المهدي، سهام محمد، دراسة لبعض الألقاب على النقود المملوكية ودلالتها، أعمال المؤتمر الخامس عشر للاتحاد العام للآثاريين العرب: دراسات في آثار الوطن العربي، مجلد ٢، ٢٠١٢م.

- مهدي، شفيق، مماليك مصر والشام: نقودهم- نقوشهم- مسكوكاتهم- ألقابهم- سلاطينهم ٦٤٨- ٩٢٢هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- موسى، أحمد حامد، النشاط التجاري في البحر الأحمر في عصر المماليك الجراكسة (٧٨٤- ٩٢٢هـ/ ١٣٨٢- ١٥١٦م)، مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، عدد ٢٠، ط ٢٠٠٦م.
- النجيدي، محمود بن محمد بن علي، النظام النقدي المملوكي: دراسة تاريخية حضارية، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٩٩٣م.
- نصر الله، محمد راجح، التنظيمات العسكرية والفن الحربي عند المماليك (٦٤٨- ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بيروت العربية، ٢٠١٦م.
- النقشبندي، ناصر السيد محمود، الدرهم الإسلامي، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط١، ١٩٦٩م .
- النقشبندي، ناصر السيد محمود، الدينار الاسلامي في المتحف العراقي، مطبعة الرابطة، بغداد، ط١، ١٩٥٣م.
- النوايسة، كريم عبد الله، زيف النقود في عصر دولة المماليك البرجية (٧٨٤- ٩٢٣هـ/ ١٣٨٢- ١٥١٧م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، ٢٠٠٥م.
- هيكل، عبد الشافي أحمد محمد، أثر الأزمات الاقتصادية على العلماء والطلاب في مصر خلال عصر دولة المماليك الجراكسة ٧٨٣ – ٩٢٣ هـ / ١٣٨٢ – ١٥١٧م، مجلة كلية الآداب بجامعة بنها، عدد ٣٨، ج٢، ٢٠١٤م.
- American Numismatic Society